أثر التَّقليبات الصَّوتيَّة على الاشتقاق الأكبر، ومقاييس اللّغة، وآراء المحدثين، من حيث: المصطلح، والمفهوم، والمنهج، والأبنية، ومصادرها اللُّغويّة القديمة والحديثة

The Effect of Phonetic Inflections on Greater Derivation, Language Standards, and the Opinions of Hadith Scholars, in Terms ofThe Term, Concept, Method, Structures, and Their Ancient and Modern Linguistic Sources

د. فهد بن سالم بن محمَّد المغلوث

Dr. Fahd bin Salem bin Mohammed Al-Maghlouth

جامعة حائل، المملكة العربيَّة السعوديَّة

University of Hail, Kingdom of Saudi Arabia

E-mail:Magloth1@hotmail.com

الكلمات المفتاحية: الأبنية، الاشـتقاق الأكبر والكبير، التَّقليبات الصَّـوتيَّة، المحدثون، مقاييس اللّغة.

Keywords: Structures, greater and greater derivation, phonetic inflections, hadith scholars, language standards

الملخص

لقد وقفت الدراسة على (التّقليبات الصّوتيّة) وأثرها على الاشتقاق الأكبر، وآراء اللُّغويين والمحدثين على (مقاييس اللّغة) وأوجه المفارقات والمقاربات بينها وبين (التَّقليبات الصّوتيّة) وموقف القدماء والمحدثين منها ومن أهمّ نتائج الدراسة عناية ابن جنّي ببناء اللّغة متأثراً بالتَّقليبات الصّوتيَّة، القائمة على التَّدرج في الاستعمال والإهمال، فالأصول إذا زادت على الثلاثة تتدرج نزولاً في الاستعمال، وصعوداً في الإهمال حسب عدد الأصول، وممّا يميز الدراسة تحريرها لموقف ابن جنّي من تقليبات الخليل، ومقاييس ابن فارس، وقد وقف البحث موقف المقارن من جانب، والناقد من جانبٍ آخر.

Abstract

The study examined (phonetic alternations) and their impact on major derivation, as well as the opinions of linguists and modern scholars on (linguistic metrics), highlighting the similarities and differences between them and (phonetic alternations), and the stance of both ancient and modern scholars on these matters. One of the most important findings of the study is Ibn Jinni's attention to the structure of language, influenced by phonetic alternations, which are based on gradation in usage and neglect. For example, roots exceeding three in number decrease in usage and increase in neglect according to the number of roots. What distinguishes the study is its clarification of Ibn Jinni's position regarding Al-Khalil's alternations and Ibn Faris's metrics. The research approached the topic both comparatively and critically.

المقدمة

التّقليبات الصّوتيّة هي جمع الْكَلِمَات المكونة من حُرُوف وَاحِدَة تَحت نطاق وَاحِد، وَقد تفرعت هَذِه الْمدرسَة إِلَى شعبتين، هما:

أ – التّقليبات الصّوتيّة، وتنسب للخليل فِي الْعين، وَأَبُو عَليّ القالي فِي البارع، والأزهري فِي التَّهْذِيب، والزَّبيدي فِي مُخْتَصر الْعين، والصاحب بن عباد فِي الْمُحِيط، وَابْن سَيّده فِي الْمُحكم، وهي تجمع الْكَلِمَات المتحدة الْحُرُوف، وتجعلها فِي نطاق وَاحِد، مَعَ مُلَاحظَة النَّاحِيَة الصوتية، وقد وُضعت تَحت أبعد الْحُرُوف مخرجا وَمن عُيُوب هَذِه الشعبة الصوتية الْبَحْث عَن طريقها (حسن، ١٩٨٦، ص١٧).

ب – التّقليبات الهجائيّة، وَقد أسسها ابْن دُرَيْد فِي الجمهرة، وَابْن فَارس فِي المقاييس والمجمل، وَهِي تجمع الْكَلِمَات المتشابهة الحروف تَحت نطاق وَاحِد مع وَضعهَا تَحت أول الْحُرُوف فِي التَّرْتِيب الهجائي (حسن، ١٩٨٦، ١٧).

أمّا ابن جنّي فله جهود صوتيّة عامة كمخارج الحروف، وصفاتها في كتابه (سرّ صناعة الإعراب)؛ وهذا يؤكد الفكر الصّوتيّ عنده، والاشتقاق الأكبر (الكبير) في (الخصائص) وإن تباينت مصطلحاته بين ابن جنّي والمحدثين، وهو منطلق الدراسة الصّوتيّ والوصفيّ، وكذلك كَشْفُ موقف المحدثين منه.

وللتقليبات الصّوتيّة والهجائيّة أثرٌ في العربيّةِ بعامةٍ، وفي الدرسينِ الصَّوتيّ والمعجميّ بخاصة؛ وذلك للوقوف على أهمية التَّقليبات الصّوتيّة في بناء الدرس الصَّوتيّ؛ وكشف طريقة بناء التَّقليبات الصَّوتيَّة، وموقف المحدثين منها؛ لكي تتشكَّل الدراسة البينية الصَّوتيَّة بين القدماء والمحدثين.

كما وقف البحث على مقاييس ابن فارس في كتابيه (مقاييس اللُّغة) و(مجمل اللّغة) وتناولها من حيث المقاربات والمفارقات بينها وبين تقليبات الخليل الصّوتيّة، واشتقاق ابن جنّي الأكبر (الكبير).

وقد سار البحث على ثلاثة مناهج: الوصفيّ التَّحليليّ للجهود الصّوتيّة عند الخليل، وابن فارس، وابن جنّي، والمحدثين، وكذلك المنهج التَّاريخيّ؛ لتتبع الدرس الصَّوتيّ القديم في المعاجم وكتب اللُّغويين؛ بغية المقارنة بين الدرس الصّوتي القديم والحديث، وتحديد مستوى التطوير الذي طرأ على الدرس الصّوتي العربيّ.

كما سار البحث على المنهج الاستقرائيّ والاستنتاجي من خلال نماذج التَّقليبات الصَّوتيَّة عند الخليل، والاشتقاق الأكبر عند ابن جنّي في الخصائص، ومقاييس ابن فارس، وكيف تعامل معها المحدثون؟

ولا تخرج الدراسة عن التّقليبات الصّوتيّة عند الخليل، والتّقليبات الهجائيّة، واشتقاق ابن جنّي الأكبر، ومقاييس ابن فارس، وموقف المحدثين منها، مع التمهيد بجهود اللُّغويين القدماء الصّوتيّة، ومن أهداف الدراسة:

- الوقوف على أثر التَّقليبات الصَّوتيَّة في بناء الاشتقاق الأكبر (الكبير) ومقاييس ابن فارس.
- معرفة مدى تأثير تقليبات الخليل الصَّوتيّة على الصنعة المعجميّة.
- الكشف عن الفروق الدقيقة بين (الاشتقاق الأكبر) و(مقاييس ابن فارس).
- إبراز الزيادات الَّتي قام بها ابن جنّي حول التَّقليبات الصَّوتيَّة.
- النّص على موقف اللُّغويين المحدثين من التّقليبات الصّوتيّة.
- الوقوف على موقف اللُّغويين المحدثين من الاشتقاق الأكبر.
- إظهار موقف اللُّغويين المحدثين من مقاييس ابن فارس.
- المقارنة النقدية بين آراء اللّغويين القدماء واللّغويين المحدثين حول التّقليبات الصّوتيّة.

وعلى هذا، فإنَّ أسئلة الدراسة، هي:

كيف بُنيت التّقليبات الصّوتيّة والتّقليبات الهجائيّة؟

ما الأساس الّذي قامت عليه التَّقليبات الصّوتيّة عند اللُّغويين القدماء؟ وما أثرها على الصنعة المعجميّة.

ما أوجه التَّشابه بين تقليبات الخليل الصّوتيّة، واشتقاق ابن جنّي الأكبر؟

ما أثر جهود ابن جنّي على اللّغويين المحدثين؟

ما أثر الدرس الصّوتيّ في بناء الاشتقاق الأكبر وأثر الجانب الدّلالي في مقاييس ابن فارس؟

ما أوجه الاختلاف بين الاشتقاق الأكبر عند ابن جنّي والمقاييس عند ابن فارس؟

كيف وقف اللُّغويون المحدثون من التّقليبات الصّوتيّة؟

وتقوم الدراسة على ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأوّل: أثر التَّقليبات الصَّوتيّة على الاشتقاق الأكبر، ومقاييس اللّغة، وآراء المحدثين في الأبنية، والمصادر اللُّغويّة القديمة والحديثة.

المبحث الثاني: أثر التَّقليبات الصَّوتيّة على الاشتقاق الأكبر، ومقاييس اللّغة، وآراء المحدثين في: المصطلح، والمفهوم، والمنهج، والشروط.

المبحث الثالث: مفارقة نقدية بين التَّقليبات، والاشتقاق الأكبر، ومقاييس اللّغة، وآراء المحدثين.

ومن أهمّ الدراسات السابقة الّتي تناولت التَّقليبات الصَّوتيّة:

- منهج التَّقليبات الصَّوتيَّة في الصناعة المعجميَّة العربيَّة، لابن مبخوت محمّد وقرفة زينة.
- بناء المعاجم القديمة دراسة تطبيقيَّة في مدرسة التَّقليبات الصَّوتيَّة، لأبي شوشة إيمان.
- نظرية دوران المادّة اللُّغويَّة حول معنى عام بين ابن فارس وابن جنّي: تحليل ودراسة، للدّكتورة البندري خالد السديري، مجلة الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٤٢هـ، ع٢، مج٣٣.
- نظرية أصول المعاني في مقاييس اللّغة لابن فارس، لعارف محمّد محمّد ناجي، دراسة وصفية تأصيليّة، رسالة الماجستير، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنورة، ١٤٣٣هـ.
- جهود ابن جنّي الصَّوتيّة وتجلياتها في الدرس الصَّوتيّ الحديث، لسليماني نجاة، ٢٠٢١م.
- الجهود الصّوتيّة عند ابن جنّي، لبو عفو عبد الحق، وعليلوش خالد، رسالة ماجستير، ٢٠١٢م، الجمهورية الجزائرية.
- الصَّوتيات عند ابن جنّي في ضوء الدراسات اللُّغويَّة العربيَّة المعاصرة، لعبد الفتاح المصري.
- الأصوات العربيّة عند ابن جنّي وكمال محمد علي، دراسة وصفية مقارنة، بحث تكميلي (الماجستير) لعبدالله العطاس، ٢٠٠٧م، جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية، جاكرتا.
- نظرية التّقليبات بين تأسيس الخليل، وتنظير ابن جنّي، وتطبيق ابن فارس، دراسة تحليليّة موازنة، لمن اندونع، ٢٠٢٤، مجلة كلية الدراسات الإسلاميّة والعربية للبنات بالإسكندرية، العدد٤٠، الإصدار الأوّل.

حيث ركّزت الدراستان الأولى والثانية على النظرية المعجميَّة العربيّة، والصناعة المعجميّة بوجه عام، ودور المخارج الصَّوتيَّة في بناء المعجم.

أمَّا الدراسة الثالثة فهي دراسة تدور حول مقاييس ابن فارس، والاشتقاق الأكبر عند ابن جنّي، حيث نصت على: "وقد اختارت الباحثة أن يكون المقياس مقاييس ابن فارس وليس الاشتقاق الأكبر لابن جنّي؛ لأنَّ مقاييس ابن فارس فكرة مكتملة بتطبيقها على معجم لغوي كامل، وأمَّا الاشتقاق الأكبر ففكرة ضمنت بابين من أبواب الخصائص" (السديري، ١٤٤٢، ص٥) وتحدّثت عن الاشتقاق الأكبر عند ابن جنّي، ومقاييس ابن فارس، وقارنت بينهما... إلى آخره، وهذا البحث يسعى إلى استكمال بعض النتائج، والحقائق، والوقفات الّتي تثري مثل هذه الموضوعات.

أمّا الدراسة الرابعة فإنَّها تتحدث عن مفهوم نظرية أصول المعاني، ومنهج عرضها، ووسائل تحقق أصول المعاني وموانعها، والتأثر والتأثير في نظرية أصول المعاني، وصحة النظرية.

والدراسة الخامسة والسادسة فإنهّا تحدث عن نشأة الدرس الصَّوتيّ العربي، وجهود ابن جني الصَّوتيَّة، وجهاز النطق عند ابن جني، ومخارج الحروف، وصفاتها.

والدراسة السابعة تناولت الأصوات اللُّغويّة، وآراء ابن جنّيّ في الأصوات العربيّة (مخارج الحروف وصفات الحروف) وكذلك آراء كمال بشر.

بينما الدراسة الأخيرة تدور حول تأسيس الخليل للتقليبات، وتنظير ابن جنّي للتقليبات، وتطبيق ابن فارس عليها، ثم الموازنة بين الجوانب الثلاثة السابقة، مع ذكر النماذج.

وهذه الدراسة فإنها تدور حول أثر التَّقليبات الصّوتيّة والهجائيّة على مقاييس ابن فارس، والاشتقاق الأكبر عند ابن جنّي؛ لكشف حقيقة التّقليبات الصّوتيَّة وأثرها –الّذي يحتاج إلى إبرازٍ– بمقارنتها مع جهود القدماء، وتجلية موقف المحدثين والمعاصرين منها، والوقوف على دراسة نقدية مقارنة حول ذلك.

وكيف تعامل المحدثون معها؟ وكيف أثرت على دراستهم؟ ودوافع ذلك التأثير، مع وقفة مقارنة بين هذه الجهود الصّوتيّة القديمة والحديثة والمعاصرة.

وعلى هذا، فإنَّ العنوان هو: (أثر التَّقليبات الصَّوتيَّة على الاشتقاق الأكبر، ومقاييس اللّغة، وآراء المحدثين، من حيث: المصطلح، والمفهوم، والمنهج، والأبنية، ومصادرها اللُّغويّة القديمة والحديثة)

ومن أسباب اختياره:

- إبراز موقف ابن جنّي من التَّقليبات الصَّوتيَّة من خلال الاشتقاق الأكبر.
- الوقوف عمليَّاً على تأثر التّقليبات الصّوتيّة على اللّغويين القدماء والمحدثين.
- تحليل نقدات المحدثين للتقليبات الصّوتيَّة، وأثرها في الصناعة المعجميّة.

- معرفة الآراء الصّوتيّة الّتي سبقت ابن جنّي وأثرت فيه، كآراء الخليل بن أحمد الفراهيديّ، وابن السّراج، وأبي علي الفارسيّ، وابن فارس.
- كثرة النقدات الحديثة الّتي وُجهت لاشتقاق ابن جنّي الأكبر.
- سأبرز ملامح دقيقة تفرق بين التّقليبات الصّوتيّة والهجائيّة، والاشتقاق الأكبر، ومقاييس اللّغة.
- الفصل بين منهج التّقليبات الصّوتيّة والهجائية، ومنهج المقاييس لابن فارس، والاشتقاق الأكبر لابن جنّي، ومعرفة أوجه التشابه.

المبحث الأوّل: أثر التَّقليبات الصَّـوتيّة على الاشـتقاق الأكبر، ومقاييس اللّغة، وآراء المحدثين في الأبنية، والمصادر اللُّغويّة القديمة والحديثة.

بعد توضـــيح مفهوم التّقليبات الصَّـــوتيّة والهجائيّة في المقدّمة، نقف وقفة تاريخيّة حول التّقليبات الصّـوتيّة ومصـادرها حيث بدأت التّقليبات بالأبنية المضـاعفة؛ لأنها الأخف، كما أخبر الخليـل (ت١٧٠هـــــ) في معجم العين (الفراهيـديّ، ١٤٠٨، ٥٩/١) قـائلاً: "وبـدأنـا الأبنيـة بالمضـاعف؛ لأنّه أخفُّ على اللسـان، وأقرب مأخذاً للمتفهِّم" بل ذهب إلى أنَّ طريقة تضـعيف عين الكلمة هي الطريقة الأولى في نقل الثُّنائيّ إلى الثُّلاثيّ، حتّى إذا تمَّ الثُّنائيُّ على هذا النَّحو انتقل إلى الثُّلاثيّ، فيســتوفيه ثم يعرض لما زاد على الثُّلاثيّ في هذا البناء المرتب على الثُّنائيّ، ثمّ نقل إلى المضــعَّف، ثمّ إلى غير المضــعَّف(الفراهيديّ، ١٤٠٨، ٩/١)، ولهذا بعده التاريخيّ؛ لأنَّ أوّل ما ذكرها الخليلُ نقلاً عن اللّيث (الفراهيدي، ١٤٠٨، ٥٩/١) كما في قوله: "قال اللَّيث: قال الخليل: اعلمْ أنَّ الكلمة الثُّنائيَّة تتصرَّف على وجهينِ، نحو: قَدْ، دَقْ، شَدْ، دَشْ" .

وقد ربط الخارزنجيُّ (ت٣٤٨هــ) بين الثُّنائيّ المضعَّف والرُّباعيّ المضاعف؛ لكونه منسلاً من الثُّنائيّ المضــعّف، وقد نقل عنه الصــاحب بن عبّاد (عبّاد، ١٤١٤، ١٦٦/١) كثيراً، قائلاً: "عَهْعَهْت بالضأن: زجرتها، وقيل: هو زجر للإبل لتحتبس" عندما تحدّث عن مادّة (ع هــ) و(هـ ع) لكي يكشـف الأصـل الّذي قامت عليه التّقليبات الصّـوتيّة، وهو المسـتعمل والمهمل، ويعرض لما أهمله الخليل، ولعلّ هذا من التكامل بين علماء العربيّة الأوائل؛ بل يكشـــف هذا أثر منهج الخليل على من بعده، ومثله أبو علي القالي(ت ٣٥٦هــ) (القالي، ١٩٧٥، ٧١) في البارع الّذي بدأ بباب (الثُّنائيّ في الخط والثُّلاثيّ في الحقيقة) أي الثُّنائيّ المضــعَّف في المعجم، والثُّلاثيّ في الصَّـــرف، وقد نقل تقليبات الخليل، وأضـــفى عليها نصـــوص اللّغويين النادرة كنص أبي زيد الأنصاريّ، يقول: "قال الخليل (الهاع) سوء الحرص، هاع يهاع هيعة وهاعاً، ومـــن مقلوبة قال أبـــــــو عليّ، قال أبو زيد: عوّه الرجل تعويهاً فهو معوه إذا عرج على الشيء وأقام" (القالي،

١٩٧٥، ٧١)، وهذا يكشف جليّا اللَّبس في مفهوم الثُّنائيّ عند القدماء وإذا قارنا التَّهذيب للأزهريّ (ت ٣٧٠هـ) بالعين نجد أنّهما يتفقان في نظام التّقليبات، ومراعاة الأبجدية الهجائية، وتقسيم الكلمات من الثُّنائيّ إلى الخُماسيّ، ويزيد الأزهريُّ على الخليل بالإكثار من الروايات، والنقل عن اللّغويين، وقد ذكر المحدثون بأنّ هذا الأمر طبيعي حيث تأخر الزمن بالأزهريّ ممّا حتم عليه النقل عن الأقدمينَ (درويش، ٢٠١١، ٢٨) ومثلهما مختصر العين للزُّبيديّ (ت٣٧٩هـ) الّذي بدأ بأبواب المضاعف وهو الثّنائيّ الصّحيح، قائلاً: "العقُّ قطع الشيء وشقّه، يقال: عقّ ثوبه عقّاً إذا شقّه ... ومنه العقعق وهو طائر يعقعق بصوته" والرباعيُّ المضاعف منسل منه كما في النصّ، وقد استعمل مصطلح (المقلوب) كما في (عز) هو المنعة والشّدّة، ومقلوبه (زع) تحريك الريح الشجرة ونحوها، وفيه شدة(الزُّبيدي، ١/ ٤٦ – ٤٧).

وعلى هذا، سار من بعده كالصاحبِ بنِ عبّادٍ (ت ٣٨٥هـ) في معجمه (المحيط في اللُّغة) (عبّاد، ١٤١٤، ١٦٦/١) عندما بدأ بباب الثنائيّ المضعَّف، قال فيه: "عه: أهمله الخليل، وهَعَّ الرجل: قاء" معتمداً على ما اعتمد عليه الخليل بتمييز المهمل من المستعمل، ولعلَّ الخليل رائد ذلك ومن أبرز فوائد التّقليبات الصّوتيّة هو أن الطريقة الإحصائية تُبرز كل الصور الممكنة؛ ليعرف من خلالها المستعمل والمهمل، كما نلحظ حرص الخليل على الاستقصاء حتى المهمل، ولعل هذا المنهج الأبرز عند الخليل في تقليباته.

وقد وقف اللّغويون المعاصرون على مفهوم الثُّنائيّ المضعّف كونه منطلق التّقليبات الصّوتية؛ لكشف اللّبس الوارد فيه، حيث أبرز الأستاذ الدّكتور عبدالرّزّاق الصّاعديّ) مفهوم الثُّنائيّ عند اللُّغويين القدماء؛ لأنّه كان مُلبساً، قائلاً: "واستمر مفهوم الثّنائيّ عند الجمهور من اللُّغويين والصَّرفيين والنُّحاة القدامى، على نحو ما قنَّنه الخليل وسيبويه. بَيْدَ أن ثَمَّةَ آراءً خالفت رأي الجمهور في الثّنائيّ؛ فقد كان صنيع المعجميين في مدرسة التَّقْليبات الَّذين عدوا الثّلاثيّ المضعف والرّباعيّ المضاعف في باب الثّنائيّ مُلْبِساً؛ فربما فُهم عملهم على غير وجهه، فظُنَّ أنهم يعدون ذلك ثنائياً"(الصَّاعديّ، ٢٠٠٢، ٩٢/١).

بل وقف المحدثون يؤصلون الأصول الثُّنائيّة، ويكشفون بُعدها التاريخيّ، حيث يعود هذا إلى أنَّ الثنائيَّ المضعّف من أقدم الأبنية؛ لكونه يعود إلى اللّغات الساميّة، كما أخبر محمود فهمي حجازي في قوله: "كما تشهد بذلك الصيغ في العربية الفصحى وغيرها من اللغات السامية" (حجازي، ٢٠٠٨، ص. ٢٠٧)، بل حاول تجلية اللَّبس في المصطلحين (الثُّنائيّ المضعّف في المعاجم) و(الثُّلاثيّ الصحيح في كتب الصّرف) وهو ما ظهر في تقليبات الخليل الصَّوتيّة ومن جاء بعده، يقول: "فترجع إلى الاتجاه العام لجعل هذه الكلمة الثُّنائيَّة الأصل في شكل ثلاثي، مثل أكثر الكلمات العربيَّة" (حجازي، ٢٠٠٨، ٢٠٧) حيث نسب اللّغويون كثيراً من

الظواهر اللّغويَّة كظاهرة التمييم، بأنّها راسـبٌ من رواسـب اللُّغات السـاميّة؛ لأنَّها ظاهرة تقابل التنوين في بعـض اللُّغـات الساميَّة، وهاء (هـراق) لأنَّ (هفعل) و(أفعل) كلاهما للتعدية في اللُّغات السـامية، يقول يحيى عبابنة: " الفعل الإثيوبي الجعزي الأصـلي (talala)) بفك التَّضـعيف، وصـورته الحادثة (talla بالتَّضـعيف، وهو من معنى الندى والطّلّ، وفي العربية طلّ إذا غُطّي بالندى، والطلّ هو الندى ... ولكن هذا المكوّن الصـامتي يعود إلى الظهور في صـيغة (شَـفْعَل)(عبابنة،٢٠١٠، ٣٨ –٣٩) ويثبت هذا العلاقة الوطيدة بين اللُّغة العربيَّة الفصـحى واللُّغات الساميّة، ومنها الكلمات الثُّنائيّة المضعّفة (حجازي،٢٠٠٨، ٢٠٧).

وقد سار المحدثون مسار القدماء في كشف هذه العلاقة، حيث ذكر لولفنسون بأنَّه لا يوجد ارتباط بين اللّغات كارتباط اللّغات السامية (لولفنسون، ١٩٨٠، ٣). ولم يبتعد كثيراً على ما نصّ عليه ابن حزم حول هذه القرابة بين العربيَّة والسـريانيَّة والعبريَّة، بل ذكر بأنّهم لغة واحدة (القرطبي، ٢٠٠٩، ١/٣٠-٣١) .

وكذلك التّقليبات الهجائيّة بدأت بالمضـعف، حيث يتشـكل المعنى من الحرفين المتشـكلين الأولين، نحو ما ذكره ابن فارس (ت٣٩٥هـ) في الثنائيّ المضعّف من تقليباته الهجائيّة، قائلا: "حد: الحاء والدال أصلان: الأوّل المنع، والثاني طرف الشيء، فالحد الحاجز بين شيئين، وفلان محدود، إذا كان ممنوعاً" (ابن فارس، ١٣٩٩، ٣/٢).

ومثله في الأصـل (حصّ) "الحاء والصـاد في المضـاعف، أصـول ثلاثة: أحدها النّصـيب، والآخر وضوح الشيء وتمكنّه، والثالث ذهاب الشيء وقلّته" (ابن فارس، ١٣٩٩، ٢/ ١٢) بل قد يفسر مهمل الخليل كما في الأصل (عق) قائلا: "العين والقاف أصل واحد يدل على الشّق، قال الخليل: أصـل العقّ الشـقّ، قال: وإليه يرجع العقوق، قال: وكذلك الشـعر ينشـق عنه الجلد، وهذا الذي أصّله الخليل رحمه الله صحيح"(ابن فارس، ١٣٩٩، ٢/ ٣).

كما يعترض على بعض أصـول الخليل في بعض المواطن، نحو قوله في الأصـل(حرز) " الحاء والراء والزاي أصـل واحد، وهو من الحِفظ والتّحفظ... وفي الكتاب الَّذي للخليل أنّ الحرز جوْز محكوك يُلعب به ... وهذا شـيء لا يعرّج عليه ولا معنى له"(ابن فارس، ١٣٩٩، ٢/ ٣٨) والتَّقليبات الهجائيَّة عند ابن فارس في (المقاييس) لا تعطي في التّقليب سوى صورتين مستعملتين غالباً، كما في الأصـل (عثّ) "العين والثاء أصـلانِ صـحيحانِ: أحدهما يدلّ على دويبّة معروفة، ثمّ يشـبّه بها غيرها، والآخر يدلّ على نعمة في شـيء" (ابن فارس، ١٣٩٩، ٢/ ٢٦) ثم قال: "والأصـل الآخر العُثّة وهي السّوسة الّتي تلحس الصّوف"(ابن فارس، ١٣٩٩، ٢/ ٢٧) بل يؤكّد أنّ مجيء الأصـول الثلاثة أو أكثر متباينة في أصـلٍ واحدٍ لم يكن بسـبب تداخل الأصـول، مثل

(حفّ) "الحاء والفاء ثلاثة أصول: الأوّل ضرب من الصوت، والثاني أن يطيف الشيء بالشيء، والثالث شِدّة في العيش"(ابن فارس، ١٣٣٩، ٢/ ١٤).

ومع هذا، فقد فُهم صنيع ابن فارس – عند المعاصرين– على غير وجهه؛ فاستنتجوا من ذلك أنّ علماء العربيَّة كانوا ينظرون إلى بنية الكلمات الثلاثيّة على أنّها قد تكون ثنائيَّة الأصول (الصَّاعديّ، ٢٠١٦، ١/١٩٠) وما علموا بأنّ المعنى الأساسي يتكون من الأصلين، والثالث ينوع المعنى، وهذا ما اخترعه ابن فارس، وقد نصّ ابن فارس على ذلك نحو ما ذكره في (دلق) "الدّال واللّام والقاف أصل واحد مطّرد، يدلّ على خروج الشيء، وتقدّمه"(ابن فارس، ١٣٩٩، ٢/ ٢٩٧) ومثله في(دلف) "الدَّال واللَّام والفاء أصل واحد يدلّ على تقدّم في رفق" (ابن فارس، ١٣٩٩، ٢/ ٢٩٧) ومثله كذلك (دلع) "الدّال واللام والعين أصل يدلّ على خروج(ابن فارس، ١٣٩٩، ٢/ ٢٩٧) ومثله (دلظ) "الدَّال واللَّام والظاء أصل يدلّ على الدفع"(ابن فارس، ١٣٩٩، ٢/ ٢٩٦)) وهذه المعاني مرتكزها على ما ظهر في معنى (دلّ) وهو إبانة الشيء أو دلالة الشيء على الطريق (ابن فارس، ١٣٩٩، ٢/ ٢٥٩).

ونحو ما ذكره في (مجمل اللّغة) "(زعّ) فأما الزاي والعين فزعزعت الشيء، فتزعزع: إذا اهتز واضطرب، ويقال: سير زعزع"(ابن فارس، ١٣٩٩، ٥/٣) ، وهذا المعنى تكوّن من (زع) كما ذكر الزُّبيديُّ، قائلاً: "(زع) الزعزعة تحريك الشيء إذا أردت قلعه، وكذلك تحريك الريح الشّجرة ونحوها"(الزُّبيديّ، ١٩٩٦، ١/٤٧) وفي الزيادة كما ذكرها ابن جنّيّ: بأنَّها "معنى زائد ليس بفاء ولا عين ولا لام، وليس يعنون بقولهم: زائد، أنَّه لو حُذِف من الكلمة لدلَّت بعد حذفه على ما كانت تدلُّ عليه وهو فيها"(ابن جنّي، ١٣٧٣، ١/١١) وقد اتَّخذ فيها كُراع النمل (ت٣٢٦هـ)، وابن فارس (ت٣٩٥هـ) منهجاً –

كما لاحظ ذلك المحدثون– فيه تطبيق خاص لا يعتدُّ فيه بحصر حروف الزيادة؛ فأدّى ذلك إلى أنَّ حروف الهجاء تزاد جميعها عنده؛ باستثناء الثاء والصّاد والظّاء، ولعلّه لا يمنع زيادتها أيضاً (الصَّاعديّ، ٢٠١٦، ١/١٩٠،١١٧) وقد علق الصّاعديُّ "فلا يعول عليه؛ لأنّ ما زعموا أنّه زائد ثبتت أصالته عند جمهور اللّغويين والصّرفيين، والنّحاة من المتقدّمين والمتأخرين" على مذهب البصريين (الصّاعدي، ٢٠١٦، .١/١٩٠) لكنّ هذا لا يمنع زيادة الأصول وتقليباتها عند ابن فارس في (مجمل اللّغة) و(مقاييس اللّغة) (ابن فارس، ١٣٩٩، ١/٣٣٣، ٢/٣٤٠)

وقد ذكر الصاحب بن عباد بأنّه عند الوقوف على الثُّلاثيّ بعد الثُّنائيّ، نستشعر أنَّ الثُّلاثيَّ هو أكثرُ الأصول تعرضاً للتقليبات؛ لكثرة استعماله؛ ولخفته؛ ولكونه أعدل الأصول؛ لذا أطلق عليها الخليل بالمسدس (عبّاد، ١٤١٤، ١/ ١٦٦–١٦٧) (الفراهيدي، ١٤٠٨، ١/٥٩)، بل هو

الأصـــل، يقول الخليل: "الاســم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف"(الفراهيدي، ١٣٠٨، ٤٩/١) وممّا يصور ذلك ما ذكره الخليل في الأصل (ن ج ع) خمسة منها مستعملة وواحدة مهملة كالآتي:

الأصل	المعنى	المستعمل والمهمل
ن ج ع	طلب الكلأ والخير (الفراهيدي، ١٤٠٨، ٢٣٣/١)	**مستعمل**
ن ع ج	البياض والحسن (الفراهيدي، ١٤٠٨، ٢٣٢/١)	**مستعمل**
ع ن ج	خيط الدلو (الفراهيدي، ١٤٠٨، ١/ ٢٣٠)	**مستعمل**
ع ج ن	عجن الخمير، والرجل السمين (الفراهيدي، ١٤٠٨، ٢٣٠/١)	**مستعمل**
ج ع ن	بطن من بطون بني تميم (الفراهيدي، ١٤٠٨، ٢٣٠/١)	**مستعمل**
ج ن ع	ـــــــ	**مهمل**

ولعلّ هذا يعود إلى الفكر الرياضـي عند الخليل، حيث حصـر ألفاظ اللّغة؛ بدليل ذكر جميع الأصـول المسـتعملة والمهملة، كما أنَّه يكثر المهمل بصـورة أوضـح في الأصـول الرباعيّة وما بعدها (الفراهيدي، ١٤٠٨، ٥٩/١)؛ لعلّ هذا يعود إلى أن الأصـــول الثلاثيّة أكثرها مســـتعملاً. وهذا – برأيي– هو الفرق الجوهري بين التّقليبات الصّوتيّة، والاشتقاق الأكبر، ومقاييس اللّغة لابن فارس، وكذلك الخليل حين يعرض لشـرح كلمة من الكلمات يذكر معها تقلباتها، ويذكر معنى كل صـورة من صـورها دون التعرض للربط بين دلالات تلك الصـور، فلما جاء أصـحاب الاشـتقاق الأكبر، ومقاييس اللُّغة ربطوا بين دلالات تلك الصـور، واسـتنبطوا معاني عامة مشـتركة بينها. وقد أشـار إلى هذا ابن جنّي (ت٣٩٢هـــ) قائلاً: "وإن تباعد شـيء من ذلك رُدَّ بلطف الصـنعة، والتأويل إليه" (ابن جنّي، ١٣٧١، ١٣٤/١) يعني في الأصـول الثُّلاثيّة ما خرج عن المعنى العام ردَّ إليه ولو بالتأويل، ويصـور ذلك ما ذكره الخليل في الأصـل (ن ج ع) خمسـة منها مسـتعملة، وواحدة مهملة كالآتي:

الأصل	المعنى	المستعمل والمهمل
ن ج ع	طلب الكلأ والخير (الفراهيدي، ١٤٠٨، ١/ ١٣٣)	**مستعمل**
ن ع ج	البياض والحسن (الفراهيدي، ١٤٠٨، ١/ ١٣٢)	**مستعمل**
ع ن ج	خيط الدلو (الفراهيدي، ١٤٠٨،١/ ١٣٠)	**مستعمل**
ع ج ن	عجن الخمير، والرجل السمين (الفراهيدي، ١٤٠٨، ١/ ١٣٠)	**مستعمل**
ج ع ن	بطن من بطون بني تميم (الفراهيدي، ١٤٠٨، ١/ ١٣٢)	**مستعمل**
ج ن ع	ـــــ	**مهمل**

وقد عرض الصاحب بن عبّاد إلى المستعمل والمهمل – كالخليل– عندما تحدّث عن الأصل (ك ل ع) حيث ذكر خمسة منها مستعملة وواحدة مهملة، يظهر ذلك في الجدول الآتي:

الأصل	المعنى	المستعمل والمهمل
ع ك ل	عكل السائق الخيل والإبل حازها وضمّ قواصيها (عبّاد، ١٤١٤هـ، ١/٢٢٢)	**مستعمل**
ع ل ك	علك العجين ملكه ... (عبّاد، ١٤١٤هـ، ١/٢٢٤)	**مستعمل**
ك ل ع	انشق فِرسنه وتلبّد عليه الوسخ (عبّاد، ١٤١٤هـ، ١/٢٢٤)	**مستعمل**
ل ك ع	اللكع هو الوسخ (عبّاد، ١٤١٤هـ، ١/٢٢٥)	**مستعمل**
ك ع ل	الكعيل هو الصغير (عبّاد، ١٤١٤هـ، ١/٢٢٦)	**مستعمل**
ل ع ك	ـــــ	**مهمل**

وممّا يؤكد أنّ التّقليبات الصّوتيّة في الرُّباعيّ تثبت الفكر الرياضيّ عند الخليل، قوله: "وذلك أن حروفها وهي أربعة أحرف تُضرب في وجوه الثُّلاثيّ الصحيح، وهي ستة أوجه فتصير أربعة وعشرين وجهاً" لأنّ القول يقوم على الحساب الرياضيّ. وقد نهج الزُّبيديُّ منهجاً في تقليب الرُّباعيّ، حيث جمع أكثر من أصل رباعيٍّ في معنى واحدٍ، وقد نصّ على مصطلح (التقليب) في الثُّلاثيّ دون الرباعيّ والخماسيّ؛ ولعلَ هذا يعود إلى كثرتها في الثّلاثيّ، وقلتها في الرباعيّ والخماسي، يقول: "حمرس ورحمس: الجريء الشُّجاع"-(الزُّبيديّ، ١٩٩٦، ٣٣٤/١)، ومثله في (حبتر) و(بحتر) وهو القصير -أيضا-(الزُّبيديّ، ١٩٩٦، ٣٣٥/١)، ونحو: "حنفس وحفنس هو الصغير الخلق"(الزُّبيديّ، ١٩٩٦،١/ ٣٣٤). وهذا يدل على أنّ التَّقليبات كلما كثرت أصولها قلَّ مستعملها، وكثر مهملها؛ لذا قال الخليل عن تقليبات الأصول الرُّباعيَّة: "يكتب مستعملها ويلغى مهملها"(الفراهيدي، ١٤٠٨هـ، ١٥٩/١)، وقال عن تقليبات الخماسيّ: "يستعمل أقلَّه ويلغى أكثره"(الفراهيدي،١٤٠٨، ١٥٩/١) ويكشف بأنَّ التَّقليبات الصَّوتيَّة قامت على التَّدرج في الاستعمال والإهمال في المعاجم العربيَّة، فالأصول إذا زادت عن الثُّلاثيّ تتدرج نزولاً في الاستعمال، وصعوداً في الإهمال، حسب عدد الأصول، مع تباين المعاني. ونستنبط ممّا سبق، أنّ تقليبات الخليل تنوعت ما بين الأصول الثُّنائيَّة، والثُّلاثيّة، والرُّباعيَّة والخُماسيَّة، بينما ابن جنّي اقتصر في خصائصه على الثُّلاثيّ، وابن فارس دار ما بين الثُّنائيّ والثُّلاثيّ، وما زاد على ذلك يرجعه إلى النّحت، وهذا يكشف بأنّ التقليبات أوسع من الاشتقاق الأكبر والمقاييس، وقد احتوتهما، والتّقليبات احتوتها كتب اللُّغويين القدماء بصورة واسعة، وكان لها دور في تكملة طريق التّقليبات الصّوتيّة لما لها من أهمية، حيث حضرت التَّقليبات الصّوتيَّة عند الراغب الأصفهانيّ (ت٥٠٢هـ) في كتابه المفردات دون أن ينصّ على مصطلحها، حين قال: "ورجل فَكِيرٌ كثير التفكير، قال بعض الأدباء: الفِكْر مقلوب عن الفَرْك، لكن يستعمل الفِكْر في المعاني، وهو فَرْك الأمور، وبحثها طلباً للوصول إلى حقيقتها"(الأصفهانيّ، ١٤١٢، ٦٤٣) وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة، ومثله الزّمخشريّ (ت٥٣٨هـ) حضرت بمصطلح (الاشتقاق) دون تحديد نوعه، حين نصّ على اشتقاق كلمة البعوض في قوله: "اشتقاق البعوض من البعض، وهو القطع كالبضع والعضب. يقال: بعضه البعوض" ثم قال: "ومنه بعض الشيء؛ لأنه قطعه منه، والبعوض في أصله صفة على فعول كالقطوع فغلبت (الزمخشريّ، ١٩٨٧، ١١٥/١) بل تعدى الأمر إلى المفسرينَ حيث ساروا على مسار اللُّغويينَ في سبكِ الأصولِ في التَّقليباتِ الصَّوتيَّةِ، وقد نصّوا على مصطلح (التّقليبات) إذ أشار إلى ذلك الرازيُّ (ت٦٠٦هـ) ، قائلاً في الأصول الثلاثية: "أَنْ تكون الكلمة مركبة مِنْ ثلاثة أحرف كقولنا : (حمد) وهذه الكلمة تقبل ستة أنواع من التقليبات؛

وذلك لأنه يمكن جعل كل واحد من تلك الحروف الثلاثة ابتداء لتلك الكلمة" (الرازي،١٤٢٠، ٣٠/١) إذ بدأ بالثُّلاثيّ، وهو الأصل من حيث الاستعمال.

ثمّ استعرض الرازيّ الأصول الرباعيَّة، حين قال: "تقبل أربعة وعشرين وجهاً من التَّقلبات، واحدٍ

من تلك وذلك لِأَنَّه يمكن جعل كُل واحدٍ مِنْ تلك الحروف الأربعة ابتداء لتلك الكلمة، وعلى كل التقديرات الأربعة فإنَّه يمكن وقوع الحروف الثلاثة الباقية على ستة أنواع من التَّقليبات، وضرب أربعة فِي ستة يفيد أربعة وعشرين وَجْها" (الرازي،١٤٢٠، ٣٠/١) ثمَّ توقّف على الخُماسيّ، وهو آخر الأصول المجرَّدة من حيث الاستعمال والأصل، قائلاً: "وهي تقبل مائة وعشرين نوعا مِنَ التقليبات؛ وذلك لأنه يمكن جعل كل واحد مِنْ تلك الحروف الخمسة ابتداء لتلك الكلمة وعلى كل واحد من هذه التقديرات فإنه يمكن وقوع الحروف الأربعة الباقية على أربعة وعشرين وجهاً"(الرازي، ١٤٢٠، ٣٠/١) ومن منظور لساني حديث، يشير هاليداي إلى أن المعنى لا يُستخلص من البنية وحدها، بل من تفاعل البنية مع السياق والوظيفة (علي , ٢٠٢٦ , ٥) وهذا الاستعراض أسسه الخليل بن أحمد الفراهيديّ، وسار عليه ابن السراج في رسالته، وعليه أبو علي الفارسي، وقد استفاد منه تلميذه ابن جنّي في الاشتقاق الأكبر، وقد سارت الفكرة عند ابن جنّي في بابين من أبواب الخصائص، هما: – باب القول على الفصل بين الكلام والقول" (ابن جنّي، ١٣٧١، ٣٠/١). – باب في الاشتقاق الأكبر (ابن جنّي، ١٣١، ١٣٨/٢) وقد علّق عليهما المعاصرون، حيث أدار فيه معنى عاماً حول تقليب الجذر الثّلاثيّ الواحد (الصّاعديّ، ٢٠١٦، ١٠١١/٢).

وأوضح ابن جنّي حقيقة التّقليبات باسم الاشتقاق الأكبر (الكبير)، قائلاً: "بل إذا كان ذلك في القسمة سدس هذا أو خمسه متعذراً صعباً، كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهباً، وأعزّ ملتمساً"(ابن جنّي، ١٣٧١، ٣٨/١) لما يمتلكه الخليل من عقلية فذة رياضيّة يصعب مجاراتها مجاراة علميّة.

على هذا، فإنَّ ابن جنّي يكمل رسم بناء التَّقليبات الصَّوتيّة الخليليّة بصورة أعمق وأوضح، مستفيداً من بناء الخليل، وإن كان بينهما تفاوت.

وقد استفاد من طريقة شيخه أبي علي الفارسي، يقول: "وقد قدَّم أبو بكر–رحمه الله– رسالته فيه بما أغنى عن إعادته؛ لأنَّ أبا بكر لم يألُ فيه نصحاً، وإحكاماً، وصنعة، وتأنيساً"(ابن جنّي، ١٣٧١،١٣٤/٢) وقد نصّ على ذلك السيوطي، قائلاً: "وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به يسيراً، وليس معتمداً في اللّغة"(السيوطي، ١٩٨٧، ٣٤٧/١).

وكشف ابن جني (ابن جنّي، ١٣٧١،٢/١٣٧) بأنَّ التَّقليبات قامت على التقديمِ والتأخيرِ، ولم يصرّحْ بذلك الخليل، بل أشار إلى ذلك عن طريقِ الأمثلةِ، يقولُ ابنُ جنّي: "كان فيما انتشرت أصـــوله بالتقديم والتأخير أولى باحتماله، وأجدر بالتأويل له"(ابن جنّي، ١٣٧١،٢/١٣٧) وهذا بيان صريح بأنّ الاشتقاق الأكبر عند ابن جنّي هو تطوير لتقليبات الخليل الصّوتيّة، وهذا منهج السابق واللاحق غالباً. بل نصَّ على أن الاشتقاق الأكبر يصعب تطبيقه على جميع نصوص اللُّغة، قائلاً: "واعلم أنَّا لا ندّعي أنَّ هذا مستمرٌ في جميع اللُّغة، كما لا ندَّعي للاشتقاق الأصغر، أنَّه في جميع اللُّغة، بل إذا كان ذلك متعذراً صعباً، كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب"(ابن جنّي، ١٣٧١، ٢/١٣٨) ويعود هذا – برأيي– إلى أمرين مهمين، هما: ١– قام ابن جنّي بحصر معاني الألفاظ، دون الاهتمام بالألفاظ، وهذا عمل تكاملي بين التَّقليبات والاشتقاق الأكبر.
٢– ما قام به ابن جنّي في الاشتقاق الأكبر لا تعدو كونها دراسة نظرية، وما ذكره من نماذج هو من باب التمثيل لا الحصر والاستقصاء.

وممن أيد الاشتقاق الأكبر أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـــ) قائلاً: "ومن ملمح هذه المادة أن جميع تقاليبها السـتة مسـتعملة في اللّسـان، وكلها راجع إلى معنى القوة والشـدة، فبينها كلها قدر مشترك، وهذا يسمى بالاشتقاق الأكبر، ولم يذهب إليه غير أبي الفتح، وكان أبو علي الفارسي يـأنـس بـه" (الأنـدلسـي، ١٤٢٠ ،١/٣٧).
وأيده بعض المحدثين، حين قال رمضـان عبدالتَّواب: "وإذا كان الأمر كذلك، فلا داعي للنقد الَّذي وجّه إلى ابن جنّي قديماً وحديثاً"(عبد التواب، ١٤٣٠، ٢٩٧) وقد عدّه وجهاً مقبولاً، حين قال: "ومع ذلك، فإنَّ ابن جني يعد مقبولاً ومعتدلاً، حين يحاول إرجاع تقليب المادة إلى أصـل ثلاثي، يحمل المعنى العام لهذه المادَّة، إذا قيس بما يذهب إليه بعض المحدثين، من فكرة ثنائية الأصول، وأن المعنى العام للمادة، يرتبط بأصلين اثنين فقط من أصولها"(عبد التواب، ١٤٣٠، ٢٩٨)

ولم يكن المحدثون على نسـق واحد اتجاه ابن جنّي، حيث رفض إبراهيم أنيس ما ادّعاه ابن جنّي، حين قال: "فليس يكفي مثل هذا القدر الضـئيل المتكلّف، لإثبات ما يسـمى بالاشـتقاق الأكبر"(أنيس، ١٩٦٦، ٥٢) ولعلّ هذا يعود إلى أمورٍ ثلاثةٍ: صعوبة هذا المسلك، والأمثلة فيه ضئيلة من نصوص اللّغة، وفيه تكلفٌ وتأويلٌ بعيد في بعض الأصول، إلّا أنَّه من خلال التطبيق ثبت صحة الاشتقاق الأكبر؛ لتركيزه على إبراز العلاقة بين الصّوت والمعنى، ولم يشغل نفسه بالبحث عن ترتيب الأصول حسب مخارج الحروف، وخير شاهد لذلك أنّه يتلو باب (الاشتقاق الأكبر) باب (الإدغام الصـغير) في كتاب الخصـائص، وكلاهما يعتمد على الجانب الصّـوتيّ" (ابن جنّي، ١٣٧١، ٢/١٣٩) وغير ذلك من الأبواب. وقد فرّق المحدثون بين التَّقليبات الصّوتيّة

عند الخليل والاشتقاق الأكبر عند ابن جنّي، إذ التَّقليبات تسير على منهج الإحصاء مع المخرج الصّوتيّ، والاشتقاق الأكبر على إرجاع تقليبات المادّة المختلفة إلى معنى واحد (عبد التواب، ١٤٣٠، ٢٩٨) والَّذي يظهر لي أنّ الاشتقاق الأكبر مرحلة تالية للتقليبات الصّوتيّة ومكملة لها؛ وهذا ما جعلني أبحث في هذا الباب، حيث نجد أنّ تقليبات الخليل بدأت بالثُّنائيّ المضاعف، أما ابن جنّي فبدأ بالثُّلاثيّ لكثرته، بل اقتصر عليه، وقد تنبّه المحدثون إلى ذلك، حين قال رمضان عبد التواب:" حين يحاول إرجاع تقليب المادَّة إلى أصل ثلاثيٍّ، يحمل المعنى العام لهذه المادّة، إذا قيس بما يذهب إليه بعض المحدثين، من فكرة ثنائيَّة الأصول، وأن المعنى العام للمادَّة يرتبط بأصلينِ اثنينِ فقط من أصولها" (عبد التواب، ١٤٣٠، ٣٠٠).

وقد رفض عبد الله أمين نظرية الأصول الثُّنائيَّة، وأنَّها تتحقق في بعض الكلمات السامية، ولا نعدها أصلاً لهذه اللُّغة، يقول: "لا يمكننا أن نسلم بأنَّ رجلاً أصله: رَجْ، وقرداً أصله: قَرْ"(أمين، ١٩٥٦، ٣٠٠) وعلى هذا، فإنَّ التَّقليبات الصَّوتيَّة سارت في كتب التراث وفق الأنماط الآتية كشفها هذا البحث: بدأت التَّقليبات الصَّوتيَّة بالمعاجم العربيَّة الَّتي سارت على مدرسة التَّقليبات الصَّوتيَّة، والهجائيَّة كالعين للخليل، والجمهرة لابن دريد، والمقاييس لابن فارس، معتمدة على الإحصاء الصّوتي، والبحث عن أصل الجذور، وترتيبها وفق المخرج الصّوتي، واشتملت على المستعمل والمهمل على السواء، فهي أكثر أصولاً من غيرها، ثم تطورت من خلال المعنى إلى الاشتقاق الأكبر. سارت بعض كتب التفسير على تقليبات الخليل الصَّوتيَّة، وتناولت المعنى –كطريقة ابن جنّي كذلك– واستنباط المعنى العام من خلال المعاني الدقيقة، كالتَّفسير الكبير للرازيّ، ولم تأتِ بجديدٍ. ظهرت التَّقليبات الصَّوتيَّة في الدراسات اللُّغويَّة، كابن السراج، وأبي علي الفارسي، وابن جنّي في الخصائص، معتمدة على المعنى لذا لم تتشعب الأصول، بل تطورت من خلال المعنى إلى الاشتقاق الأكبر.

١- بعض الدراسات اللُّغويَّة الحديثة سارت على تقليبات الخليل، واعترض بعضها الاشتقاق الأكبر عند ابن جنّي.

ومن هذا، فإنّ التَّقليبات الصَّوتيَّة تسير وفق طريقين، هما:

أ- الصنعة المعجميَّة من خلال مدرسة التَّقليبات الصَّوتيَّة، مركّزة على الأصوات وكثرتها، والبحث عن أصول الجذر، وسار على هذا معاجم هذه المدرسة.

ب- الكتب الّتي تأثرت بالتَّقليبات الصَّوتيّة كما في الاشتقاق الأكبر عند ابن جنّي، مركّزاً على المعنى، ثمَّ الأصوات؛ لذا الاشتقاق الأكبر أكثر انضباطاً من التّقليبات الصّوتيّة؛ لقلة أصوله.

وعلى هذا، فإنَّ الاشـتقاق الأكبر عند ابن جنّي يسـعى إلى توسـيع المعنى من خلال الوقوف على المعنى العام، ومقاييس ابن فارس، تقوم على تخصيص المعنى من خلال تقسيم المعنى إلى شقين: عام، وخاص؛ لأنَّها تسير وفق الأصل (المشتق منه) والفرع (المشتق)، وسنفصّل الحديث عن ابن جنّي في المبحث الآتي.

المبحث الثاني: أثر التَّقليبات الصَّـــوتيّة على الاشـــتقاق الأكبر، ومقاييس اللّغة، وآراء المحدثين في: المصطلح، والمفهوم، والمنهج، والشروط:

بعد استعراض تعريف تقليبات الخليل الصّوتيّة، نقف على ما استمده ابن جنّي من التّقليبات الصّـوتيّة عن طريق تعريف الاشـتقاق الأكبر في قوله: "أمَّا الاشـتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصـلًا من الأصـول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه السـتة معنًى واحدًا، تجتمع التراكيب السـتة، وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه" (ابن جني، ١٣٧١ ،٢/ ١٣٤) وقد أشـار إليه أيضـا عندما تحدَّث عن الأصـل (ق ول) و(ك ل م) قائلاً: "قدّمنا ذكر طرف من هذا الضـرب من الاشـتقاق في أوّل هذا الكتاب عند ذكرنا أصـل الكلام والقول، وما يجيء من تقاليب تراكيبهما، نحو(كلم) (كمل) (مكل) (ملك) (لكم) (لمك) وكذلك (قول) (قلو) (وقل) (ولق) (لقو) (لوق)" (ابن جني، ١٣٧١، ٢/ ١٣٤)

وأدلّ أوجه التقارب بينهما نصّ ابن جنّي على مصطلح (التقاليب) في التعريف السابق، بل نصّ على أنَّه يقوم على التّقديم والتّأخير، في قوله: "أين وُجدت؟ وكيف وقعت؟ من تقدّم بعض حروفها على بعض، وتأخرت عنه، إنَّما هو الخفوق والحركة" (ابن جني، ١٣٧١، ٥/١) ولعلّ هذا الجانب الموحّد بين التّقليبات الصّوتيّة، والاشتقاق الأكبر، ومقاييس اللّغة.

كما أكّد على وجود العلاقة المعنويّة بين أصـول الاشـتقاق الأكبر؛ لأنّه يقوم على حصـر معاني الألفاظ – كما هي الحال في التّقليبات الصّوتيّة الّتي تقوم على حصر ألفاظ المعاني– وما خرج عن المعنى العام رُدّ بلطف التَّأويل، نحو ما ذكره في الأصـــل (س م ل) بل كرَّر ذلك في أكثر من أصـــلٍ، قائلاً: "والمعنى الجامع لها، المشـــتمل عليها" (ابن جني،١٣٧١، ٢/ ١٣٧) وقوله: "وذلك أنا عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوة والشدة، وتقاليب القول الستة على الإسراع والخفّة" (ابن جنّي، ١٣٧١، ٢/ ١٣٥) .

وقد أشار ابن جنّي في نصوصه إلى كلمة (تقاليب) وهي لا تبتعد كثيراً عن الاشتقاق الأكبر (الكبير) كما سيأتي، وقد ألمح المعاصرون لذلك كقول عبد الرّزّاق الصّاعديّ: "وهو عَقْدُ تقليبات الكلمة على معنى واحدٍ؛ نحو: جَبَرَ، فكيف قلَّبتَها دلَّت على القوَّة والشِّـدَّة"(الصّـاعديّ، ٢٠١٦، ٢٤٩/١).

وهذا المعنى العام (المشترك) الموجود في التّقليبات وفي الاشتقاق الكبير يقوم مقام المشتق، والمعنى الخاص يقوم مقام المشتق منه، وهذا خلاف ما سار عليه المحدثون بأنَّ الاشتقاق الأكبر يخرج من أنواع الاشـــتقاق، وهذا الحكم مقتصـــر على الظاهر؛ لكون أركانه لم تكتمل، وهما: (المشتق) و(المشتق منه) (السديري، ١٤٤٢،٦) لكن حقيقة الأمر أنّه يعتمد على أركان أربعة، كما في قول تاج الدين ابن السبكي "واعلم أن للاشتقاق أربعة أركان ذَكَرها في الكتاب: المشتق، والمشـــتق منه، والموافقة في الحروف الأصـــلية مع المناســـبة في المعنى، والرابع التغيير" لأنّ المشـــتق والمشـــتق منه يتغايران في المعنى الجديد على المشـــتق كفاعل الحدوث في (ضـــارب) ويشترك في المعنى الأصلي مع (ضرب) في الحدوث (السبكي، ٢٠٠٤، ٣/ ٥٧٢).

وممّا سبق، نجد أنّ مغزى ابن جنّي في قوله: وهذا أعوص مذهباً، وأحزن مضطرباً" بجوار وجود التّأويل في بعض المعاني الّتي شـردت عن المعنى العام (ابن جنّي، ١٣٧١، ١٣٤/٢) أنَّه يشـــترط العلاقة المعنوية ولو بالتأويل، قال فيما خرج عن المعنى العام: "رُدَّ بلطف الصـــنعة والتأويل إليه" (ابن جنّي، ١٣٧١، ١٣٤/٢)، بل كشف ذلك بوضوحٍ، عندما قال :"فإن شَذَّ شيءٌ من شُـعَب هذه الأصـول عن عَقْده ظاهراً، رُدَّ بالتّأويل إليه، وعُطِفَ بالملاطفة عليه، بل إذا كان هذا قد يَعْرِض في الأصلِ الواحدِ حتَّى يحتاج فيه إلى ما قلناه، كان فيما انتشرت أصوله بالتقديم والتّأخير أولى باحتماله، وأجدر بالتأويل له" وهذه حقيقة الاشـــتقاق الأكبر الّتي لا تفارقه (ابن جنّي، ١٣٧١، ١٣٧/٢) وتكاد تكون مســـتمدة من التّقليبات الصَّـــوتيّة، إلّا أنّها في التَّقليبات الصّوتيّة أوسع؛ لأنّها تعتمد على حصر ألفاظ اللّغة حتّى المهمل منها، وهذا يعود إلى أنّه يؤسس مدرسة صوتيّة معجميّة مبتغاها حصر أكثر الأصول.

وعند الوقوف على هذه المعاني – وإن كان المعنى العام مشـــترك – تجد بينها فروقاً دقيقة، ولقد أكد المحدثون وجود هذه الفروق المعنوية الدقيقة بين الأصـــول المقلوبة، وإن كان المعنى العام واحداً، ومنه ما ذهب إليه عبد القادر مصطفى المغربي في قوله: " ومهما كان معنى جذب وجبذ واحداً، فلا بد أن يكون في أحدهما شـــيء من المعنى لم يُلحظ في الآخر" (المغربي، ١٩٤٧، ١١).

ونصّ على هذا محمد حسن حسن جبل قائلاً: "عدم تطابقِ معنيي أي تركيبين من أي مادّة من المواد الثلاث، وأن أقصـــى ما هناك أن يتقارب معنيا تركيبين فحســـب، وأن تقارب معاني التراكيب السـتة، هو مجرد دعوى وتكلف ... دفع إليها طغيان الفكرة على ذهن ابن جنّي" (جبل، ٢٠١٠، ١/ ٤٣).

وهذا لا ينفي وجود العلاقة المعنويّة، حيث أشـار بعض المحدثين إلى وجود العلاقة المعنويّة كمحمد صـــديق خان عندما نقل بأنّه نزعُ لفظٍ من آخرَ بشـــرطِ مناســـبتهما معنى دون التركيب،

ومغايرتهما في الصـيغة، كجبذ وجذب (خان، ١٩٨٥، ٧٤) وأظهر ضـرورة تعميم الاشـتقاق، لا يقف على الاشتقاق الصّرفيّ بل الاشتقاق اللُّغويّ بوجه عامٍ، وحده إذا كانت مركبة من الحروف كانت قابلة للانقلابات، وأول مراتب التركيب أن تكون الكلمة مركبة من حرفين، وبهذا لا تقبل الكلمة إلَّا نوعين من التَّقليب، نحو (من) وقلبه (نم) (خان، ١٩٨٥، ٧١) وهذا ما سـارت عليه التَّقليبات الصّوتيّة ومقاييس اللّغة.

ولم يكن هذا التَّداخل قائم على العلاقة المعنوية، بل سـار بين المصـطلحينِ (الكبير) و (الأكبر) عند المحدثين، وهذا في قوله: "وإذا توافقت الحروف دون التركيب كجبذ من جذب فهو كبير، أو توافقتا في أكثر الحروف مع التناسـب في الباقي كنعق من النهق فهو أكبر" (خان، ١٩٨٥، ٧٠) ومنه نجد أنَّ هناك تبايناً بين المصـطلحات بين القدماء والمحدثين، نحو ما ذكر عبد القادر مصـطفى المغربي بأنَّ القلب أو الاشـتقاق الكبير هو أن يكون بين اللَّفظينِ تناسـب اللَّفظ والمعنى دون الترتيب، مثل فعل (جبذ) المشتق من مادّة (الجذب) وهو ما يقصد به (القلب المكاني) (المغربي، ١٩٤٧، ١٠) وذكر بأنّ الاشـتقاق الأكبر هو أن يكون بين اللفظين تناسـب في المعنى والمخرج، نحو: (نعق) و(نهق) ونص على تناسـب أو تقارب المعنى، أي: المعنى العام واحد، والمعنى الخاص الدقيق متفاوت (المغربي، ١٩٤٧، ١٢).

وهذا التّداخل عند المحدثين، أمّا القدماء – كابن جنّي– فإن الكبير والأكبر هما لمفهومٍ واحدٍ – كما في التّعريف السابق–

ويظهر هذا، من أنَّ الاشتقاق الأكبر يقوم على توليد صيغة من أخرى، عن طريق جوانب ثلاثة، هي: المعنى وهو المراد، وعلى التّقديم والتّأخير، والأصـوات؛ لذا لم يشـغل نفسـه في البحث عن أصـل الجذور، وترتيبها حسـب مخارج الحروف الصّـوتيّة، وهذا ما جعل ابن جنّي يُقدّم مصـطلح (الاشـتقاق الأكبر) على (التَّقليبات الصّـوتيّة) لأنّ الثاني يركّز على مخارج الأصـوات، وعلى الصـنعة المعجميّة، والبحث عن أصـل الجذور، وإن عرض له ابن جنّي في نصـوصـه، إلّا أنّ المعنى هو المراد عند ابن جنّي، وقد نصّ على (الاشـتقاق الأكبر) في (الخصـائص) بعد أن عرّفه في بداية الكتاب، ومثّل له .

بل عرَّفه تعريفاً يكشف مضامين الاشتقاق الأكبر ومرتكزاته، حين قال: "كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرَّاه، فتجتمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه" (ابن جني، ١٣٧١، ٢/ ١٣٤).

كما أشار ابن جنّي بأنَّه استفاد في (الاشتقاق الأكبر) من شيخه أبي علي الفارسي؛ لأنّه كان يستأنس به في الأصول، كما أنَّ الاشتقاق الأكبر هو أقل شأناً من الاشتقاق الصغير، يقول ابن جنّي: "وإنّما كان يعتاده عند الضـرورة، ويسـتروح إليه، ويتعلّل به، وإنّما هذا التّلقيب لنا نحن، وستراه فتعلم أنّه لقب مستحسن"(ابن جنّي، ١٣٧١، ٢/١٣٣).

ومن هذا النّص، نجد أنَّ مصطلح الاشتقاق الأكبر هو من ابتكار ابن جنّي، لا يحق نسبه إلى غيره – كما في النّص السابق– وأنَّه يقوم على التقديمِ والتأخيرِ بين أصول الكلمة الواحدة من الجوانب المعنويّة ثمّ الصّوتيّة، وهي تابعة للمعنويّة، وهذا يتكشّف في قوله: "وإن اختلفت صيغه ومبانيه" (ابن جنّي،١٣٧١، ١٣٤/٢) ويقصد باختلاف الصيغ في التَّقليبات التَّقديم والتَّأخير، وكذلك على العلاقةِ اللَّفظيّةِ، وإن كانت أقرب إلى تداخل الأصول من التَّقليبات الصَّوتيَّة –كما سيأتي– والعلاقةِ المعنويَّةِ بشقيها العام والخاص، تقوم مقام (المشتق) و(المشتق منه).

ويظهر ممّا سبق، أنّ ما ذكره ابن جنّي حول مفهوم الاشتقاق الأكبر لم يبتعد عن مفهوم الخليل للتَّقليبات الصَّوتيَّة ، الَّذي ظهر في: "اعلم أن الكلمة الثُّنائيَّة تتصرّف على وجهين، نحو: قد، ودق، شد، ودش، والكلمة الثُّلاثيَّة تتصرّف على ستة أوجه، وتسمى مسدس... والكلمة الرُّباعيَّة تتصرّف على أربعة وعشرين وجهاً ..." (الفراهيدي، ١٤٠٨، ٥٩/١) إلَّا أنَّ الخليل اعتمد على الفكر الرِّياضيّ في تحليله للتّقليبات، وهو من أنجع الطرق في تحليل الأصول الَّتي تخضع للتَّقليبات الصّوتيَّة؛ لكونه يجيد هذا الفكر كعلمي العروض والقافية، ويعمل بمحورين الصَّوتيّ وأصل الجذور(الصنعة المعجميَّة).

وعند التفريق بين تقليبات الخليل والاشتقاق الأكبر عند ابن جنّي نقف على ما نقله المحدثون عن تقليبات الخليل الصّوتيّة، نحو ما ذكره أحمد مختار عمر نجد أنَّ تقليبات الحروف الأصلية للكلمة على نظام التبادل والتوافق مع تقديم أسبقها في الترتيب الصَّوتيّ المخرجي (عمر، ١٩٨٨، ١٨٩–١٩٢) وأصل الجذور؛ لأنَّ عمله عملاً معجميّاً، وهذا ما لا نجده في الاشتقاق الأكبر (الكبير) لأنّ عمله هو تمثيل للاشتقاق لا استقصاء؛ لإقرار الاشتقاق الأكبر كونه وسيلة لنمو اللُّغة وإثرائها.

وهذا ما ذكره ابنُ السّراج – نقلاً عن الخليل دون أن ينصَّ على ذلك –في قوله: "واعلمْ أن البناء الواحد إذا كان على حرفينِ فإنَّك تخرج منه بناءين مثل (بل) إذا قلب صار(لب) وإذا كان على ثلاثة أحرف تخرج منه ستة أبنية، فربما كانت الستة مستعملة كلّها، وربما كانت مهملة في بعض الحالات، وذلك لالتقاء الحروف القريبة المخارج في الدوران، وكذلك الثُّنائيّ ربما أهمل أحد الوجهين، فإذا كان على أربعة أحرف كان منها أربعة وعشرون بناء مهملة كلّها إلّا ستة أو أقل من ستة أوجه مستعملة، وإذا كان على خمسة أحرف خرج منها مائة وعشرون بناء مهملة إلَّا بناءً واحداً مثل (فرزدق) "(ابن السراج، ٢٠٠٣، ٤٢) .

وقد بسط المحدثون طريقة (منهج) تقليبات الخليل، ذكر محمد مبخوت، بأنَّ الخليل يأتي بكل مفردة من مفردات اللُّغة، ويشرح المادّة، ومقلوباتها في موضعٍ واحدٍ، بعد أن يذكر في صدر

حديثه عنها ما اســتُعمل من تصــاريفها وما أُهْمِل (مبخوت، ٢٠٢٠، ١١٩٤)، وهذا الَّذي نصَّ عليه الخليل (الفراهيدي، ١٤٠٨، ١/٥٠).

ولا يبتعد مصـطلحا (المقاييس) و(الأصـول) عند ابن فارس عن الاشـتقاق الأكبر عند ابن جنّي، يقول ابن فارس في مقدَّمة كتابه "إنَّ للغــة العــرب مقــاييس صحيحة، وأصولاً تتفرع منها فروع، وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفـوا ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل مــن الأصــول والَّذي أومأنا إليه باب من العلم جليل، وله خطر عظيم، وقد صدرنا كل فـــصل بأصله الذي يتفرع منه مسائله حتى تكون الجملة الموجزة شاملة للتفصيل، ويكون المجيب عما يســأل عنه مجيباً عن الباب المبســوط بأوجز لفظ" (ابن فارس، ١٣٩٩، ٣/١).

وعلى هذا، فإنَّ المقاييس لا تبتعد عن الاشــتقاق الأكبر بأنَّها تُعنى بإعادة كل مادّة إلى معانٍ تشــترك فيها المفردات، بطريقة مكتملة، ولعلّ ممّا يدل على تأثر ابن فارس بتقليبات الخليل أنّ الخليل هو الأشهر بذلك؛ لتصريحه بإمامته له في هذه النَّظرية؛ ولكونه أكثر من نقل عنه أصولاً معنوية، ومقاييس جزئية، ولتقارب التَّقليبات الصَّوتيّة والتَّقليبات الهجائيَّة (ناجي، ١٤٣٣، ٦).

ومنه نستدل بأنَّ الفائدة تكمن في بيان المعاني الأصلية المشتركة في صيغ المادَّة الواحدة، وهي ما تُســمى بالأصــول أو المقاييس كما ذكرها ابن فارس (ابن فارس، ١٣٩٩، ٣/١) أمَّا الاشـتقاق الأكبر فهو حصـر معاني الألفاظ من باب التنظير لا التطبيق وهذا ما ظهر عند ابن جنّي "(ابن جنّي، ١٣٧١، ١٣٤/٢)، ومع هذا التشــابه نجد أنّهما من تقليبات الخليل، وقد نصّ ابن فارس على ذلك، قائلاً: "وهذا الّذي قاله الخليل فدليل لنا في بعض ما ذكرناه من مقاييس الكلام، والخليل عندنا في هذا المعنى إمامٌ" (ابن فارس، ١٩٩١، ٤٤٠/١).

إلَّا أنَّ الاشتقاق الأكبر محددة أصوله، فهي محصورة؛ لأنّه يعتمد على المعنى، وعدم البحث عن أصل الجذور، كما في الجداول في هذا البحث.

أمَّا ابن فارس فحدّد الأصــول بناء على كثرة الاســتعمال؛ لأنّه يعتمد على المعنى، والبحث عن أصـل الجذور، وهي أكثر من الاشـتقاق الأكبر، وأوسـع منهما التّقليبات الصّـوتيّة، وهذه من الحقائق الّتي أكدها هذا الاسـتعراض، بل يؤكد ذلك ويقره المحدثون من خلال نصـوصـهم، حيث كشف هذا جليّاً عبد السلام هارون، قائلاً: "ابن فارس في كتابه هذا (المقاييس) قد بلغ الغاية في الحذق باللُّغة، وتكنَّه أسرارها، وفهم أصولها، إذ يرد مفردات كل مادّة من مواد اللُّغة إلى أصولها المعنويَّة المشتركة"(نصّار، ٢٠٠٢،.٤٣٥).

ومن باب اهتمام ابن فارس بكثرة الاستعمال ذهب الدُّكتور حسين نصَّار إلى أنَّ ابن فارس اهتمَّ بفكرتين في (مقاييس اللُّغة) الأولى: الأصول وتتعلق في الثُّنائيّ والثُّلاثيّ، والثانية النَّحت في ما زاد على الثُّلاثيّ، وإنْ سبق إليها الخليل في (حيعل) (نصّار، ٢٠٠٢، ٤٣٦).

ويحمد لابن فارس توضيح الفكرتين، وكشف أثرهما على المعاجم من خلال (مقاييس اللُّغة) وحولهما نظريتان تؤيدهما النصوص (السحيمي، ١٤٢٦، ١٥) لذا اعتمد على الاطّراد في استعمال الأصول؛ لأنّها صنعة معجميّة، لا مجرّد فكرة لم تستو على ساعديها عند ابن جنّي.

بل ذهب الدُّكتور أحمد هريديّ (هريدي، ١٤٠٨، ٤) إلى التفريق بين الأصول والمقاييس، حيث إنَّ الأصول مختصة بالأصول الثُّنائيَّة والثُّلاثيّة، والمقاييس مختصة بما زاد عن الأصول الثُّلاثيَّة، وإن كانا في الأصل شيئاً واحداً (ص. ٤) وهذا يعود بنظري إلى سعة الاستعمال، والشمول.

وقد نصَّت الدُّكتورة البندري السديريّ على أنَّ نظرية ابن فارس تعود إلى الاشتقاق اللُّغويّ، الَّذي يُولّد فيه لفظ من آخر، مع وجود صلة معنويّة للدّلالة على المعنى الجديد، وهي ليست ببعيدة عن الاشتقاق الأكبر (السديري، ١٤٤٢، ٥) وهذا الاشتقاق اللُّغويّ أوسع استعمالاً من الاشتقاق الصّرفيّ.

ومن هذا، لم يبتعد المحدثون في تعريفهم للتَّقليبات، ولعلّهم استفادوا من تعريف القدماء – كابن جنّي– عندما قال محمد السيد حسن في الرامز: "قد أسس بنيانها الْخَلِيل، وأحرز بهَا قصب السَّبق فِي التَّأْلِيف المعجميّ، ويقصد مِنْهَا جمع الْكَلِمَات المكونة من حُرُوف وَاحِدَة تَحت نطاق وَاحِد، وَقد تفرَّعت هَذِه الْمدرسَة إِلَى قسمين، هما:

أ – التَّقليبات الصَّوتيَّة: وتنسب للخليل فِي الْعين، وَأَبُو عَليّ القالي فِي البارع، والصاحب بن عباد فِي الْمُحِيط، والأزهري فِي التَّهْذِيب، والزُّبيدي فِي مُخْتَصر الْعين، وَابْن سَيّده فِي الْمُحكم (حسن، ١٩٨٦، ١٧) وإن لم ينصّ القدماء على مصطلح (التَّقليبات الصَّوتيَّة) بل أشاروا إليه في الأصول. ولم يخرج المحدثون عن تعرف ابن جنّي للاشتقاق، حيث ذكر صبحي الصالح بأنَّ الاشتقاق هو توليدٌ لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد، يحدد مادَّتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد (الصالح، ١٩٦٠، ١٧٤)، وهذا الفرق الجوهري بين التقليبات الصّوتيّة والاشتقاق الأكبر، وهو الرجوع بها إلى أصلٍ واحدٍ، وهو ما ذهب إليه ابن جنّي في مصطلحه (الاشتقاق الأكبر)، وقد نصَّ عليه لكونه يحدد مرتكزات التَّقليبات، وهو الَّذي يفضله؛ وإن ورد مصطلح (التَّقليبات) عنده في مواطن؛ لذا قال ابن جنّي: "وأمّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصولِ الثّلاثةِ، فتعقد عليه وعلى تقليباته الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة، وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من

ذلك عنه رُدَّ بلطف الصـــنعة، والتأويل إليه" (ابن جنّي، ١٣٧١، ١٣٤/١) ولعلّ ابن جني له السبق في هذا المصطلح؛ لذا اختصر ابن جنّي هذا في قوله: "إنَّما هذا التَّلقيب لنا نحن، وستراه فتعلم أنّه لقب مستحسن، وذلك أنّ الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير" (ابن جني، ١٣٧١، ١٣٤/١).

ويظهر لنا، أنَّ فكر التَّقليبات الصَّـــوتيَّة حاضـــر عند ابن جنّي، يُعنى بالبحث عن بعض الأصول؛ وإرجاعها إلى معنى واحد؛ لذا طُبق على الاشتقاق الأكبر، حيث يهتم بأخذ أصل من الأصـــول الثلاثة معتمداً على الجانب المعنوي ثمّ الصّـــوتي، فهو الأدل على المعنى، يقول السيوطي "وهذا ممَّا ابتدعه الإمام أبو الفتح بن جنّي، وكان شيخه أبو علي الفارسيّ يأنس به يسيراً، وليس معتمداً في اللُّغة، ولا يصح أن يستنبط به اشتقاقاً في لغة العرب، وإنّما جعله أبو الفتح بياناً لقوة ساعده، وردّه المختلفات إلى قدر مشترك، مع اعترافه وعلمه بأنّه ليس هو موضوع تلك الصيغ، وأنَّ تراكيبها تفيد أجناساً من المعاني، مغايرة للقدر المشترك، ولا ينكر مع ذلك أن يكون بين التراكيب المتحدة المادة، معنى مشـــترك بينها، هو جنس لأنواع موضـــوعاتها، ولكن التحيل على ذلك، في جميع مواد التركيبات"(السيوطي، ١٩٥٨، ٣٤٧/١).

وقد اســتفاد من فكر الخليل، وإن أظهر ابن جنّي في كتابه الخصـــائص بأنَّه سـلك طريق شيخه أبي علي الفارسي– رحمه الله– ذلك المسلك الوعر، قائلاً: "فهذه الطرائق الّتي نحن فيها خزنة المذاهب، والتورّد لها وعر المسلك، ولا يجب مع هذا أن تستنكر، ولا تستبعد، فقد كان أبو علي –رحمه الله– يراها ويأخذ بها" (ابن جني، ١٣٧١، ١١/١)، وهذه أمانة علميَّة عُرِفَت عن ابن جنّي؛ لذا نجد الاشتقاق الأكبر يقتصر على الثُّلاثيّ؛ لكثرة استعماله.

أمّا الخليل فنجده يطبق هذه التَّقليبات على الكلمات الثُّنائيّةِ والثُّلاثيّةِ ثمّ الرُّباعية والخماسيّة – ولعَّله الرائد في ذلك كما ســبق، وقد ظهرت مدرســة التَّقليبات الصَّـــوتيَّة المعجميَّة على يده، وكذلك علم العروض– وقد كان يميّز بين المســتعمل في تقليباته والمهمل، وســار على هذا من بعده أصـــحاب التَّقليبات الهجائيّة، كابن دُريد عندما نصّ على إهمال التقليبات في مادّة (تخذ) (ابن دريد، ١٩٨٧، ٣/٢) و(تدذ) (ابن دريد، ١٩٨٧، ٥/٢) ، و(ترض) (ابن دريد، ١٩٨٧، ٧/٢) وقد أطبق المحدثونَ على المقارنة بين تقليبات الخليل وتقليبات ابن دريد –كأحمد مختار عمر – بأنَّ ابن دريد اهتم في ائتلافِ حروفِ الأصـــلِ الواحدِ، والحروفِ الَّتي لا تأتلف، قائلاً: "الحديث عن نســـج الكلمة العربيَّة والحروف الَّتي تأتلف أو لا تأتلف كقوله: لم تأتلف القاف والكاف في كلمة واحدة إلا بحواجز، وكذلك حالهما مع الجيم – بقاف والكاف جاءت مع الشين– جمعوا بين الشـــين والجيم– والحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللِّســـان منها إذا تباعدت؛ لذا الحاء والعين لم تأتلف في كلمة واحدة"(عمر، ٢٠٠٣م ، ١٩١)، وإن كان رائد ذلك

الخليل (الفراهيدي، ١٤٠٨، ٥٣/١) وقد أكد ذلك نَقْلُ الصـــاحب ، قائلاً: "قال الخليل: اعلم أن الحاء لا تأتلف معها العين في كلمة؛ لقرب مخرجيهما، إلَّا أن يشتق فعل من كلمتين: حيعل، من حيّ على" (عبّاد، ١٤١٤، ١/ ٦٥).

وقد خالفه الخارزنجيّ في قوله الّذي نقله عنه الصـــاحب: "وقد وجدناهما مؤتلفتين في اثعنجحا"(عبّاد، ١٤١٤، ٦٥/١).

كما تناول ابن دريد – نحو ما ذكره المحدثون– أصعب الحروف استعمالاً في تقليباته، يقول أحمد مختار: "أصـــعب الحروف حروف الحلق" (عمر، ٢٠٠٣، ١٩٤)، وأخفها الواو والياء والهاء، وكذلك حروف الذلاقة"(عمر، ٢٠٠٣، ١٩٤)؛ لأنَّ الصعوبة والسهولة في الاستعمال من مقاييس الاستعمال، والإهمال في التَّقليبات الصَّوتيَّة. ويعود هذا إلى أن الخليل مؤسسٌ للتقليباتِ يعمل على المرتكزات الأساسية، كالتّقديم والتّأخير، والعلاقة اللّفظيَّة، والعلاقة المعنويَّة، بينما ابن دريد ومن جاء بعده يعملون على تطويرها كالحديث عن ائتلاف الحـروف، والأكثـــر استعمالاً، والأسهـــل استعمالا والأصعب؛ ويعود هذا إلى أنَّ تقليبات الخليل الصَّوتيَّة تختلف عن تقليباتِ ابنِ دريدٍ الهجائيَّةِ. وقد وقف المحدثون – كمحمد السـيد – على تقليبات ابن دريد الهجائيَّة، وقد فرّقوا بينها وبين تقليبات الخليل وأتباعه، يقول محمد السيد: "شُـعْبَة التَّقليبات الهجائيَّة وَقد أرسـى دعائمها ابْن دُرَيْد فِي الجمهرة، وَابْن فَارس فِي المقاييس والمجمل، وَهِي تجمع الْكَلِمَات المتحدة الْحُرُوف تَحت نطاق وَاحِد ملاحظا وَضـــعهَا تَحت أول الْحُرُوف فِي التَّرْتِيب الهجائي"، حيث الترتيب الهجائيُّ هو المعتمد في التَّقليبات الهجائيَّة بخلاف التَّقليبات الصَّـــوتيّة إذ تعتمد على التَّقليبات الصَّوتيَّة في الترتيبِ (حسن، ١٩٨٦، ١٧) ونصَّ عبـــدالله درويش على هذا الفرق، قائلاً: "وقد خالف ابـن دريد الخليل في النظام الأبجدي فلم يتبع ترتيب الحروف بحسب مخارجها بل رتبها بحسب التـــرتيب العـادي"(درويش، ٢٠١١، ٢٢) ومن الفروق قوله: "ونجد أن الخليل وضـع المجموعة كلّها تحت " (عقد) أمَّا ابن دريد فقد وضـعها تحت (د) إذ هو أسبق الثلاثة في الأبجدية العادية"(درويش، ٢٠١١، ٢١) بل نجد ابن ديد رغم اتباعه طريقة النقليات قد أدخل بعض التعديل في ترتيب الثنائي، فهو لم يدمج كل الكلمات التي يدخل في تركيبها حرفان صحيحان فيضعها في موضع واحد، بل إنه فضل في ذلك فذكر الثنائي غير المضاعف وحده، ثم الثنائي المشدد الآخر أو ما يسميه الصرفيون بالثلاثي المضـاعف مثل دق، ثم ذكر الثنائي الذي كرر" (درويش، ٢٠١١، ٢١) بل انتقد بعض المحدثين مذهب ابن دريد في تقليباته – كعبدالله درويش– قائلاً: "وكان ينبغي على ابن دريد – حيث اتبع نظام التقليبات – أن يســير على ترتيب أبجدية الخليل الصوتية حيث إن نظام التقليبات مبني على أساس صوتي، إذ يعرف

به المستعمل من المهمل بواسطة القوانين الصَّوتيَّة الَّتي يخضع لها تأليف الحروف في الكلمات العربية"(درويش، ٢٠١١، ٢٢) وذلك لأنَّ الضابط الصَّوتيَّ أدقُ من الضابط الهجائيّ.

وقد أظهر المستشرق كرينكو محقق الجمهرة النقد، قائلاً: "إن الدافع لابن دريد في ارتكاب هذا هو جهل الناس في عصره، فلم يكونوا يستطيعون أن يفرقوا بسهولة بين ما فيه هاء أصلية وبين ما فيه هاء زائدة للتأنيث، فتعمد وضع الكلمة وشرحها في كلا الموضعين أو أحدهما، ولكنا لا نرى هذا سببًا معقولًا لذلك التجاوز" (درويش، ٢٠١١، ٢٢) ولعَّل المحدثين ساروا في نقداتهم لابن دريد على طريق ابن جنّي، كما في النصّ الذي نقله عبدالله درويش عن ابن جنّي، قائلاً: "وهذه الهنات وأمثالها في الجمهرة قد جعلت ابن جنّي يرى أنَّ ابن دريد بأنّه لم يكن دقيقًا في الاشتقاق اللُّغويّ، ورأى ابن جنّي فيه أنَّه قد ارتكب أخطاء كبيرة في الاشتقاق"(درويش، ٢٠١١، ٢٢) ، وابن جنّي سار في ذلك على ما سار إليه شيخه أبو علي الفارسيّ وهذا لا يختلف كثيراً عن مذهب الخليل في المستعمل والمهمل، الَّذي أثر فيه على الصاحب (عبّاد، ١٩٩٤، ٨/ ٣٣٢)، وهو الَّذي سار عليه، قائلاً: "فأمَّا (لسم) فمهمل عنده" (عبّاد، ١٩٩٤، ٨/ ٣٣٢) أما بقية الأصول فهي مستعملة، عدا (لسم) و(مسل) كما في الجدول الآتي:

الأصل	المعنى	مهمل/ مستعمل
سمل	(عبّاد ،١٩٩٤، ٣٣٧/٨). الثَّوْبُ الخَلَق	**مستعمل**
مسل	–	**مهمل، وهو مستعمل عند الخارزنجي: خطّ من الأرض ينقاد (عبّاد ،١٩٩٤، ٣٣٧/٨)..**
مَلُسَ ومَلَسَ	خَفَّ وأَسْرَع، (عبّاد ،١٩٩٤، ٣٣٧/٨).	**مستعمل**
لمس	كناية عن الجماع، وهو اللمس باليد لطلب الشيء (عبّاد ،١٩٩٤، ٣٣٤/٨).	**مستعمل**
لسم	–	**مهمل**

سلم	من السلامة (عبّاد ،١٩٩٤، ٣٣٢/٨).	**مستعمل**

وهذا يدل على حضور فكر التّقليبات عند الصاحب بن عبّاد، ومع هذه النقدات الّتي وجهت إلى التّقليبات الهجائيّة، إلَّا أنَّ محمد مبخوت ومن معه ذكروا بأنَّ من مصادر الجمهرة وتقليباته العين للخليل، إذ قال: "وقد استعان به ابن دريد في تصنيف كتابه (جمهرة اللّغة) وحشاه بثلثي كتاب العين، واستفاد من طريقته، وإنما أعاد ترتيب الحروف على الشكل الهندسي الَّذي يعرف بالترتيب الألفبائي"(مبخوت، ٢٠٢٠، ١١٩٩) أمّا الرُّباعيُّ والخُماسيُّ فوجد الخليل أن العملية طويلة، والاحتمالات كثيرة، والصور المستعملة فعلًا- بالنسبة للمهملة- قليلة جدًّا، لذا اكتفى بالتَّقليبات المستعملة فقط لا الممكنة عقلًا، وذكر محقق العين بأنّ الخليل اهتدى إلى طريقة التَّقليب الّتي استطاع بها أن يعرف المستعمل والمهمل، فعقد الكتاب على المستعمل وأهمل ما عداه (الفراهيدي، ١٤٠٨، ٨/١) وقد بنى معجمه العين على هذا، قائلاً: "بدأنا في مؤلّفنا هذا بالعين وهو أقصى الحروف" (الفراهيدي،١٤٠٨، ٦٠/١) ومنه المستعمل والمهمل، بل نصّ عليهما، قائلاً: "يُكتب مستعملها، ويُلغى مهملها" (الفراهيدي، ١٤٠٨، ٥٩/١) وقد نصّ الخليل على المهمل لأنّ عمله عمل إحصائيٌّ، يقوم على كثرة الأصول، وعلى الجانب الصّوتي، يقول الخليل في هذا الشأن نقلاً عن اللَّيث: "اعلمْ أنَّ الكلمة الثُّنائيَّة تتصرَّف على وجهينِ، نحو: قد، دق، شد، دش، والكلمة الثُّلاثيَّة تتصرَّف على ستةِ أوجه، وتُسمّى مَسْدس، وهي نحو: ضرب، ضبر، برض، بضر، رضب، ربض. والكلمة الرُّباعيَّة تتصرَّف على أربعة وعشرينَ وجهاً، وذلك أن حروفها وهي أربعة أحرف تُضرب في وجوه الثُّلاثّيّ الصحيح وهي ستّة أوجه فتصير أربعة وعشرين وجهاً، يُكتب مُستعملها، ويُلغى مُهملها، وذلك نحو عبقر، تقول: عقرب، عبقر... والكلمة الخُماسيَّة تتصرّف على مائة وعشرين وجهاً، وذلك أن حروفها، وهي خمسة أحرف تُضرب في وُجُوه الرُّباعيّ" (الفراهيدي، ١٤٠٨، ٥٩/١).

وقد تتبع أحمد مختار عمر، قائلاً: "وقد طبق الخليل التقليبات مع جميع كلمات الثنائيّ والثلاثيّ، وكان ينص على المستعمل من هذه الصور والمهمل، ولكن مع الرباعي والخماسي وجد أن العملية طويلة، والاحتمالات كثيرة، والصور المستعملة فعلًا -بالنسبة للمهملة- قليلة جدًّا، ولذا اكتفى بالتقليبات العملية فقط لا الممكنة عقلًا "واستفاد منها في بناء دراساته المعجميَّة (عمر، ٢٠٠٣، ١٩١) وهذه القسمة العقلية للمستعمل والمهمل ذكرها ابن السّراج قائلاً: "واعلمْ أن البناء الواحد إذا كان على حرفينِ فإنَّك تخرج منه بناءين مثل (بل) إذا قلب صار(لب) وإذا كان على ثلاثة أحرف تخرج منه ستة أبنية، فربما كانت الستة مستعملة كلّها، وربما كانت مهملة في بعض الحالات، وذلك لالتقاء الحروف القريبة المخارج في الدوران، وكذلك الثُّنائيّ ربما أهمل

أحد الوجهين، فإذا كان على أربعة أحرف كان منها أربعة وعشـرون بناء مهملة كلّها إلّا سـتة أو أقل من ستة أوجه مستعملة، وإذا كان على خمسة أحرف خرج منها مائة وعشرون بناء مهملة إلَّا بناءً واحداً" (ابن السـراج، ٢٠٠٣، ٤٢) وعلى هذا، فإنَّ منطلقَ الأبنيةِ الثُّنائيُّة، كما نصَّ الخليلُ في قوله: "والعرب تشـتق في كثير من كلامها أبنية المضـاعف من بناء الثُّلاثيّ المثقل بحرفي التضعيف ومن الثُّلاثيّ المعتل، ألا ترى أنَّهم يقولون: صلَّ اللّجام يَصِلُّ صليلا، فلو حكيت ذلك قلت: صلّ تمُدُّ اللام وتثقّلها" (الفراهيدي، ١٤٠٨، ١/ ٤٨).

وكشـف هذا، قول اللَّيث– نقلاً عن الخليل (الفراهيدي، ١٤٠٨) –: كلام العرب مبنيٌّ على أربعة أصـناف: على الثُّنائيّ والثُّلاثيّ والرُّباعيّ والخُماسـيّ، فالثُّنائيُّ على حرفين نحو: قد، لم، هل، لو، بل، ونحوه من الأدوات والزجر" (الفراهيدي، ١٤٠٨، ١/ ٤٨).

وهذه الأمثلة تُظهر بأنَّ الأصـول لا تقل عن الثُّلاثيّ، وأكَّد الخليل ذلك بقوله: "الاسـم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به، وحرف يحشـى به، وحرف يوقف عليه"(الفراهيدي، ١٤٠٨، ١/ ٤٨). وهذا يؤكد بأنَّ التَّقليبات الصّوتيَّة هي من عمل الخليل، لا كما يزعم بعض اللُّغويين بأنَّها من ترتيب اللُّغة السـنسـكريتيَّة، أو اللُّغات الهندو أوربيّة، وهي في المعاجم الهندية (عبدالتّواب، ١٩٩٩، ٢٦٩)، وذهب إلى هذا المعاصـرون – كما عند رمضـان عبد التوَّاب– قائلاً: "لا نزاع في أنَّهما للخليل بن أحمد"(عبدالتّواب، ١٩٩٩، ٢٦٩) واستدلوا بدليلٍ لغويّ عقليّ مفاده بأنَّ التقليبات الصَّوتيَّة تسير على مضعَّف الثُّلاثيّ ومضاعف الرُّباعيّ، وهذانِ الأصلانِ لا يسيران على اللُّغات الهندو أوربيَّة والمعاجم الهنديَّة (عبدالتّواب، ١٩٩٩، ٢٦٩).

ونصّ ابن جنّي على الأكثر والأعدل، وهو الثُّلاثّي، قائلاً: "أن تأخذ أصـلاً من الأصـول الثُّلاثيّة فتعقد عليه وعلى تقليباته الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحدٍ منها عليه، وإن تباعد شـيْء من ذلك رُدّ بلطف الصـنعة، والتأويل إليه"، ولم يذكر الثّنائيّ (ابن جنّي، ١٣٧١، ٢/ ١٣٤).

وهذا ما ذكره الخليل، بل كشف سرّه بأنَّ الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف: حرف يبتدأ به، وحرف يُحْشَى به الكلمة، وحرف يوقف عليه" (الفراهيدي، ١٤٠٨، ١/ ٤٨).

إلّا أنَّ التَّقليبات الصَّـوتيَّة تنطلق من الثُّنائيّ؛ لأنَّ الثُّلاثيَّ المضـعَّف يعطي سـتَّ صـورٍ، كالثُّلاثيّ الصـحيح، إلَّا أنَّ المسـتعمل منها اثنان فحسـب، أما الأربع الأخرى فمهملة، ومثله الرُّباعيُّ المضاعف لا يعطي الأربع والعشرين، بل إنَّه لا يعطي سوى ستّ صورٍ، الأربع الأخرى فمهملة باطّراد، فهما أشـبه بالثُّنائيّ ليس فيهما سـوى صـورتين مسـتعملتين باطّراد (الصّـاعديّ، ٢٠١٦، ١/ ٦٥).

وبعد الوقوف على عدد الأصـــول في التّقليبات، وما الذي ســـار عليه ابن جنّي، نجده حدّد للاشتقاق الأكبر بعض الأوصاف – تفرد بها البحث– ذكرها ضمن حديثه عن الاشتقاق الأكبر في الخصائص، نستنبط منها:

ثنائيَّةُ التركيبِ الصَّـوتيِّ والتركيبِ المعنويّ: ظهرت هذه الثُّنائيّة، حين قال: "أمَّا الاشـتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصـــلًا من الأصـــول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الســـتة معنًى واحدًا، تجتمع التراكيب الســـتة، وما يتصـــرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شـــيء من ذلك رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه"(ابن جنّي، ١٣٧١، ١٣٤/٢) وإن كان يقدم المعنى على الجانب الصوتيّ.

العلاقة اللَّفظيّة: هي توحيد أصـــول الكلمة، قائلاً: "أن تأخذ أصـــلاً من الأصـــول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً"(ابن جنّي، ١٣١، ١٣٤/٢)، حيث نجد أنَّ الاشتقاق الأكبر يقوم على الأصـــوات، وإن كان المعنى هو المقدّم في الاشـــتقاق الأكبر، وأقترح المحدثون كمحمد حسن حسن جبل باستبدال هذا الاشتقاق اللّغويّ بالمعنى المحوري، حتّى لا ينصرف ذهن المتلقي إلى الأصل الصّرفيّ (جبل، ٢٠١٠، ١/ ٥١ – ٥٢).

العلاقة المعنويّة: يظهر ذلك جليًّاً من قوله: تجتمع التراكيب الســـتة وما يتصـــرف من كل واحدٍ منها عليه، وإن تباعد شـــيْء من ذلك رُدّ بلطف الصـــنعة، والتأويل إليه" (ابن جنّي، ١٣٧١، ٢/ ١٣٤)، ويؤكد ذلك جليًّاً تذييله بعض الأصـــول بقوله: "والمعنى الجامع لها" (ابن جنّي، ١٣٧١، ٢/ ١٣٨)، وهي الّتي تربط بين (المشـــتق) و(المشـــتق منه) وتقوم مقامهما، يقول عبد القادر المغربي: "الكلمة الأكثر شـيوعاً وتداولاً تجعل الأصـل المشـتق منه، والأخرى الأقل شـيوعاً تجعله مشـتقاً..."(المغربي، ١٩٤٧، ١٠) وإلى هذا أشـار الزركشـيُّ، عندما عرف الاشـتقاق الأكبر، قائلاً: "وهو المشـاركة في أكثر الأصـول، مع ملاحظة المعنى" (الزركشـيُّ، ١٩٩٣، ١١٥/٤). وهو الأمر الَّذي يجمع التَّقليبات، حيث تقوم على المعنى، ويؤدي هذا إلى القول بوجود علاقة مناســـبة طبيعية بين الأصـــوات والمدلول، وعلى ذلك نشـــأت نظرية (محاكاة الطبيعة) إحدى النظريات الّتي تفسَّر نشأة اللّغة في نظر المحدثين، وإن كانت في حقيقتها تفسر استعمال اللُّغة لا نشأتها كما يزعم بعض المحدثين (عبدالتّواب، ١٩٨٥، ١١٢) وقد أسماها رمضان عبدالتّواب (مذهب المحاكاة) (عبدالتّواب، ١٩٨٥، ١١٢).

وقد أنصـف الدُّكتور رمضـان بن عبدالتّواب ابن جنّي عندما نصّ على سـبق ابن جنّي لهذه النظرية، عندما نقل نصّه من الخصائص (عبد التواب، ١٩٨٥، ١١٢): "وذهب بعضهم إلى أن أصـــل اللُّغات كلِّها، إنّما هو من الأصـــوات المســـموعة، كدويّ الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء"(ابن جنّي، ١٣١، ١٤٢/١ – ١٤٣) وســـار على هذا المحدثون كهَرْدَر (عبد التّواب، ١٩٨٥، ١١٣) وفلوسترن (عبد التّواب، ١٩٨٥، ١١٣) وهردر (عبد التّواب، ١٩٨٥، ١١٤) .

ورائد النظرية الخليل في معجم العين، وسـار عليها ابن جنّي، عندما بسـط تفاصـيل النظرية، قائلاً: "ألا ترى الحكاية أن الحاكي يحكي صلصلة اللّجام، فيقول: صلصل اللِّجام، وإن شاء قال: صـل، ويخفف مرة اكتفاء بها، وإن شـاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك، فيقول: صـل، صـل، صل، يتكلف من ذلك ما بدأ له" (الفراهيدي، ١٤٠٨، ١/٥٥).

التأويل: ذكر ابن جنّي حول ما خرج عن المعنى العام: "إن تباعد شـــيْء من ذلك رُدّ بلطف الصـنعة، والتأويل إليه"(ابن جنّي، ١٣٧١، ١/١٤٣) وهذا هو أعوص طريقٍ في الاشـتقاق، ذكره ابن جنّي في التّعريفات السابقة.

ومثله قوله: "فإن شُـدّ شـيء من شـعب هذه الأصـول عن عقدة ظاهراً رُدّ بالتأويل إليه وعُطِف بالملاطفة عليه"(ابن جنّي، ١٣٧١، ١/١٤٣) وهذا يؤكد جليّاً بأنَّ العلاقةَ المعنويّةَ هي شـرطٌ أسـاسـيٌّ للتقليباتِ ولو عُنوة، وهذه العلاقة الصـادرة من التأويل – في أغلبِ جوانِبها– هي أعوص جانباً في التقليبات، يقول ابن جنّي: "كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد، وهذا أعوص مذهباً، وأحزن مضـــطرباً"(ابن جنّي، ١٣٧١، ١/٣٥)، نحو قوله في مادة (س م ل): "ومنها السلامة وذلك أنَّ السليم ليس فيه عيبٌ تقفُ النفسُ عليه ولا يعترضُ عليها به" (ابن جنّي، ١٣٧١، ١/٣٨)، وهذا يدل على أن التأويلَ يدورُ حولَ أشـــكالٍ كالمعنى المعجميُّ، والمعنى المنطقيُّ المبني على العلة، والتحليل، والبرهان.

وقد يكون التأويل مبنياً على الإبدالِ اللُّغويّ للمقاربة بين الأصـــلينِ، نحو قوله: "فأما (ل س م) فمهمل، وعلى أنّهم قد قالوا: نسـمتْ الريحُ إذا مرّت مرّاً سـهلاً ضـعيفاً، والنونُ أخت اللَّام" (ابن جنّي، ١٣٧١، ١/٣٨) في الإبدال والتعاقب كما ذكر الصَّرفيون (ابن يعيش، ١٣٩٣، ٢٨٨).

وعلى هذا، فإن التَّأويل الَّذي استعمله ابن جنّي في اشتقاقه أنواع كشفها البحث في الآتي:

١- تأويل قريب، يفسر المعنى ولا يخرج عنه، كقول ابن جنّي: "إلى الله أشكو عُجري وبُجري، تأويله: همومي وأحزاني" (ابن جنّي، ١٣٧١، ١/٣٨).

٢- تأويل بعيد، يعتمد على المنطق والفلسفة والعلة، وهو كثير، يقول ابن جنّي: "وتأويله أن السُرَّة غلظت ونتأت فاشتدّ مسُّها وأمرها" (ابن جنّي، ١٣٧١، ١/٣٥) وهو ما سمّاه بعض المحدثين بالتحيل (السيوطيّ، ١٩٥٨، ١/ ٣٤٧).

٣- بل يوغل ابن جنّي في التأويل والتعليل، نحو قوله في الأصل (س م ل): " هو الخلق؛ وذلك لأنّه ليس عليه من الوبر والزئبر ما على الجديد، فاليد إذا مرّت عليه للمس لم يستوقفها عنه جدّة المنسج، ولا خُشنة الملمس، و(س م ل) الماء القليل؛ كأنّه شيء قد أخلق وضعف عن قوّة المضطرب، وجَمّة المرتكض" (ابن جنّي، ١٣٧١، ١/٣٧).

التقديم والتأخير: وقد ربط ابن جنّي بين هذه الظاهرة والتأويل، وهي أولى بالتأويل من الأصـــلِ الواحدِ، يقولُ: "التقديم والتأخير أولى باحتماله، وأجدر بالتأويل له"(ابن جنّي، ١٣١، ٣٧/١) وممّا يحفظُ التأويلَ، ويُقربُ البعيدَ، تشابهُ أصولهِمَا، وممّا يُوسعُ دائرةَ التأويلِ، ويكشفُ التحليلَ والتفسيرَ هو التقديمُ والتأخيرُ.

بل أحياناً يطلق على التقديم والتأخير في التَّقليبات (أين وقعت) كما في قوله: "فمن ذلك تقليب (ج ب ر) فهي أين وقعت للقوة والشدة" (ابن جنّي، ١٣٧١، ٣٥/١).

وقد كشـــف ابن جنّي أهمية التقديم والتأخير في التقريب بين الأصـــلين، وبناء علاقة بين الأصلين في عنوانه "يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير" (ابن جنّي، ١٣٧١، ٦٥/٢).

وممَّا يُقرّب الأصل الأوسع تصرفاً، والأكثر استعمالاً (ابن جنّي، ١٣٧١، ٦٩/٢- ٧٠) ، والأقل زيادة (ابن جنّي، ١٣٧١، ٧٥/٢) وللقلبِ والإبدالِ دورٌ في تحديدِ الأصـــلِ (ابن جنّي، ١٣٧١، ٨١/٢) ، والأوسع باباً كالواويّ واليائيّ (ابن جنّي، ١٣٧١، ٨١/٢).

أمَّا عن التَّقليبات الصَّـوتيَّة فنجد أنَّ للاسـتعمال والإهمال دوراً في تحديد الأصـل؛ لأنَّ المادَّة الواحدة في تقليباتها ليست بمستوى واحدٍ من الاستعمالِ والإهمالِ، وقد كشف هذا ابن جنّي في قوله: "بل لو صـحّ من هذا النَّحو، وهذه الصـنعة المادّة الواحدة تتقلّب على ضـروب التقلب كان غريباً معجباً، فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر"(ابن جنّي، ١٣٧١، ١٣٩/٢).

وعلى هذا يظهر التشابه من الاشتقاقين الصغير والكبير كما نصّ عليهما ابن جنّي في الخصائص (ابن جنّي، ١٣٧١، ١٣٣/٢) ، بل كاد يقتصر الاشتقاق عليهما .

وقد سار على ذلك المعاصرون – كما عند رمضان عبد التَّواب (عبدالتّواب، ١٩٩٩، ٢٢٧) بل أصرّوا بأنَّه من الطبيعي أن هذه التقليبات ليست كلّها مستعملة عند العرب، ولذلك نرى الخليل يهمه المستعمل فحسب من تقاليب المادَّة الواحدة فيبنيه عليها، كما في "باب العين والهاء والدّال" عهد، وعده، ودهع"(ابن جنّي، ١٣٧١، ١٣٩/٢) ، مسـتعملات، ومعنى هذا أن هناك ثلاثة غير مستعملة، وهكذا سار الخليل في تقليباته كما ذكر رمضان عبدالتَّواب.

ومثله ما ذكره الخليل"(الفراهيدي، ١٤٠٨، ١٧/١) بأنَّ المسـتعمل أصـلان والبقية مهملة، نحو (عهق) قائلاً: "المؤلفة من العين والهاء والقاف، ولم يســتعمل من وجوه هذه المادَّة إلَّا (عهق) و(هقع) فأثبتها وأهمل الأوجه الأخرى".

بل ذهب الخليل (الفراهيدي، ١٤٠٨، ١٧/١) إلى اســتعمالِ أصــلٍ واحد وإهمال الأصــول الخمسة الأخرى، نرى ذلك جليّاً في الأصل (ع هــ ك) قائلاً: "ولم يستعمل غيرها فأثبتها، وأهمل ما سواها من التَّقليبات"(الفراهيدي، ١٤٠٨، ١٧/١).

والخليل رائد التَّقليبات الصَّـــوتيَّة، وهذا ما نصَّ عليه ابن دريد عندما قال: "فأتعب من تصـدى لغايته، وعنى من سما إلى نهايته، فالمنصـف له بالغلب معترف، والمعاند متكلف، وكل من بعده له تبع" (الفراهيدي، ١٤٠٨، ١/ ١٩).

وأكّد ابن جنّي – مرة أُخرى – في باب (القول على الفصـــل بين الكلام والقول) بأنَّ التَّقليبات السـتة في الأصـل الواحد قد تكون مسـتعملة كلها كما في مادّة (ق ول): "وجهات تراكيبها السـتة مســـتعملة كلَّها، لم يهمل شـــيء منها، وهي: قول– قلو – وقل– ولق– لقو – لوق"(ابن جنّي، ١٣٧١، ٥/١)، ونحو منه ما ذكره في الجدول حول الأصل (ج ب ر) بمعنى القوة والشدّة:

م	الأصل	المعنى	الاستعمال/الإهمال	نوع المعنى
١	جبرت العظم	القوة والشدة (ابن جنّي، ١٣٧١، ١٣٦/٢)	مستعمل	ظاهر
٢	الأبجر والبجرة	قوي السُرَّة (ابن جنّي، ١٣٧١، ١٣٦/٢)	مستعمل	ظاهر
٣	البرج	القوّة (ابن جنّي، ١٣٧١، ١٣٦/٢)	مستعمل	ظاهر
٤	رجّبت الرجل	قوّيت أمره (ابن جنّي، ١٣٧١، ١٣٦/٢)	مستعمل	ظاهر
٥	الرجل رَبَاجيّ	يعظم نفسه ويقوي أمره (ابن جنّي، ١٣٧١، ١٣٦/٢)	مستعمل	ظاهر
٦	رجل مجرّب	اشتدّت شكيمته وقويت (ابن جنّي، ١٣٧١، ١٣٦/٢)	مستعمل	مؤول، يقول ابن جنيّ: "تأويله أنّه يعظّم نفسه، ويقويّ أمره" (ابن جنّي، ١٣٧١، ص. ١٣٦/٢)

وعلى هذا سار المعاصرونَ، نحو ما ذهب إليه الدُّكتور عبدالرزّاق الصَّاعديّ إلى أنَّ الثُّلاثيَّ المضعَّف يُعطي ست صورٍ، كالثُّلاثيّ الصحيح، إلَّا أنَّ المستعمل منها اثنان فحسب، أمَّا الأربع الأخرى فمهملة باطِّراد؛ فهو أشبه بالثُّنائيّ، ليس فيه سوى صورتينِ مستعملتينِ باطّراد؛ فمن ثمَّ أُخرج من باب الثُّلاثّي إلى باب الثُّنائيّ (الصاعدي، ٢٠١٦، ٦٥/١).

وعلى هذا، يظهر أنَّ الاستعمال يختلفُ من مجتمعٍ إلى آخر، إذ لم يُحكم بعددٍ معين؛ لتباينه بين اللُّغويين، واختلافه في المعاجم العربيَّة، حيث ذهب ابن جنّي إلى أن المستعمل أصول خمسة، يقول في الأصل (ك ل م): "وأمَّا (ك ل م) فهذه أيضاً حالها، وذلك أنّها حيث تقلب فمعناها الدِّلالة على القوَّة والشدَّة، والمستعمل منها أصول خمسة، وهي: (ك ل م) (ك م ل) (ل ك م) (م ك ل) (م ل ك) وأهملت منه (ل م ك) فلم تأتِ في ثبتٍ"(ابن جنّي، ١٣٧١، ١٣/١)، أي في نصّ مسموعٍ.

وكما في الأصل (ق و س) عندما نصّ على استعمال التَّقليبات الخمسة لهذا الأصل مع إهمال أصلٍ واحدٍ، قائلاً: " (ق س و) (ق و س) (و ق س) (و س ق) (س و ق) وأهمل (س ق و) وجميع ذلك إلى القوّة والاجماع"(ابن جنّي، ١٣٧١، ١٣٥/١) ، فالمعنى هنا جاء ظاهراً لا يحتاج إلى تأويل قريبٍ أو بعيدٍ؛ لذا قال: "وجميع ذلك"(ابن جنّي، ١٣٧١، ١٣٥/١).

وبهذا نجد الأصل الثُّلاثيَّ لا يخرج عن التَّقليبات الستة مستعملها ومهملها، لذا سمّاها الخليل بالمسدس، يقول: "وتسمى مسدس" (الفراهيدي، ١٤٠٨، ٥٩/١)، وذلك على الأغلب والأشمل.

الاشتقاق الأكبر (ابن جنّي، ١٣٧١، ٢/ ١٣٥) ليس مستمراً في اللُّغة العربيَّة كالتّقليبات الصّوتيّة ، وقد وضّح ذلك ابن جنّي في قوله: "واعلمْ أنا لا ندعي أنَّ هذا مستمر في جميع اللُّغة" (ابن جنّي، ١٣١، ١٣٨/٢) وإن كانت اللُّغة العربيّة هي لغةُ الاشتقاقِ، وهذا ما يميّز اللُّغةُ العربيَّةُ عن غيرِها من اللُّغاتِ البشريَّةِ، وهذا سببُ خلودها، ومواكبتها لكل عصرٍ وثقافةٍ وحضارةٍ (عبد التواب، ١٩٩٩، ٢٩٠).

وقد أطلق عليه ابن جنّي الأكبر كما في التّعريفات السابقة، وأطلق عليه أيضاً الكبير أو القلب، في قوله: "وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين: كبير، وصغير" ثم قال: "وإنما هذا التّقليب لنا نحن" وهذا التباين يعود إلى أن أبا علي الفارسي وهو مصدر الاشتقاق الأكبر لم يسمه، يقول ابن جنّي (ابن جنّي، ١٣٧١، ١٣٣/٢): "لكنَّه مع هذا لم يسمه" (ابن جنّي، ١٣٧١، ٢/ ١٣٣)، ولكونه من اختراعات ابن جنّي يقول: "إنما هذا التّقليب لنا نحن" (ابن جنّي، ١٣٧١، ١٣٣/٢) وقد نصّ عليه في منتصف كتابه (الخصائص).

الاشـتقاق الأكبر يسـاوق التّقليبات الصّـوتيّة، حيث ذكر ابن جنّي بأنَّه يجاريه إلى المدى الأبعد؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ تتقلَّب فيه المادَّة الأصـــلية على ضـــروب متعددة (ابن جنّي، ١٣٧١، ٢/ ١٣٩)، ومتقاربة في العدد، ومتباعدة في الهيئة، وقد ذكر ابن جنّي في كتاب الخصـائصِ نوعين من الاشتقاق هما الأصغر، وهو الذي يتبادر إلى الذهن عند إطلاقه؛ لأنّه الأوسع دائرة، والأكثر نتاجاً، وهو تحويل الأصل الواحد إلى صيغ مختلفة؛ لتفيد ما لم يستفد بذلك الأصل" (ابن جنّي، ١٣٧١، ٢/ ١٣٤) وســـار على ما ذكره ابن جنّي المغربي(المغربي، ١٩٤٧، ص ٨-١٠) وهو ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلاً من الأصول، فتتقرأه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صـيغه ومبانيه والأكبر أو الكبير أو القلب عند ابن جنّي هو أن يكون بين اللفظين تناسـب في اللفظ والمعنى دون الترتيب، مثل فعل (جبذ) المشـتق من مادّة (الجذب) (ابن جنّي، ١٣٧١، ٢/ ١٣٣)، وقد قارن بينهما.

وقد أكّد ذلك ابن جنّي، قائلاً: "بل لو صـحّ من هذا النَّحو، وهذه الصـنعة المادّة الواحدة تتقلّب على ضـروب التقلب كان غريباً معجباً، فكيف به وهو يكاد يسـاوقه الاشـتقاق الأكبر"(ابن جنّي، ١٣٧١، ٢/١٣٩).

وبينهما فرق ذكره ابن جنّي في أنَّ الاشـتقاق الصـغير تختلف صـيغه ومبانيه، كما في قوله: "فالصـــغير ما في أيدي النَّاس وكتبهم, كأن تأخذ أصـــلًا من الأصـــول فتتقرّاه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صـيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنَّك تأخذ منه معنى السـلامة في تصـرفه؛ نحو سـلم ويسـلم وسـالم وسـلمان وسـلمى والسـلامة والسـليم: اللديغ، أطلق عليه تفاؤلًا بالسلامة، وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته"(ابن جنّي، ١٣٧١، ٢/ ١٣٦).

بخلاف الاشتقاق الأكبر حيث لا تختلف أصوله وصيغه، كما في قوله: "وأمّا الاشـتقاق الأكبر الأكبر فهو أن تأخذ أصـــلًا من الأصـــول الثُّلاثيَّة، فتعقد عليه وعلى تقاليبه السـتة معنًى واحدًا, تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه, وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصـــنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشـــتقاقيون ذلك في التركيب الواحد، وقد كنا قدمنا ذكر طرف من هذا الضرب من الاشتقاق في أوّل هذا الكتاب عند ذكرنا أصل الكلام، والقول وما يجيء من تقليب ســـتة تراكيبهما نحو : ك ل م – ك م ل – م ك ل – م ل ك - ل ك م - ل م ك، وكذلك: ق ول - ق ل و- وق ل- ول ق- ل ق و- ل وق " وهذا أعوص مذهبًا، وأحزن مضطربًا"(ابن جنّي، ١٣٧١، ٢/ ١٣٦)

الحرف الزائد قد يكون أصليّاً في بعض التَّقليبات المستعملة، ولكنّ هذا ليس في التَّقليبات كلِّها (الصـاعدي، ٢٠١٦، ١/ ٦٧) ، نحو (شَـدْقَم) ميمها زائدة، وأصـليَّة في تقليبها المسـتعمل

(ابن عصفور، ١٣٩٧، ١/ ٢٤٠) قال الخليل: "شدقم: الشَّدْقميَ: الواسع الشِّدْق، والشّدقم أيضاً"(الفراهيدي، ١٤٠٨، ٥/ ٢٤٤).

ومنه (دِمشق) ذكر الخليل بأنَّ الدّمْشَقُ: الخفيفة من النوق، والسريعة، وقد تكون الميم أصلية أو زائدة (الفراهيدي، ١٤٠٨، ٥/ ٢٤٤).

وعلى هذا فإن هناك ثمانية محددات للاشتقاق الأكبر تفرّد بجمعها هذا البحث.

وعلى هذا، نقسم الاشتقاق الأكبر عند ابن جنّي من حيث التَّأويل إلى أربعة أقسام، نجدها في الاشتقاق الأكبر بالخصائص، كما يلي:

١- مستعمل واضح الاستعمال، نحو مادّة (ق وس): "وجميع ذلك إلى القوة والاجتماع، ومنها (القسوة) وهي شدّة القلب واجتماعه".

٢- مستعمل عن طريق التأويل القريب، نحو مادَّة (قوس):"ومنها (الوقس) لابتداء الحرب؛ وذلك لأنّه يجمع الجلد ويُقْحِله، ومنها (الوسق) للحمل؛ وذلك لاجتماعه وشدّته" (ابن جني، ١٣٧١، ٢/ ١٣٧).

٣- مستعملة عن طريق التأويل البعيد، نحو مادَّة (س م ل) "وهو الخَلَقَ؛ وذلك لأنَّه ليس عليه من الوبر والزئبر ما على الحديد، فاليد إذا مرت عليه للّمس لم يستوقفها عنه جِدَّة المنسج، ولا خشنة الملمس"(ابن جني، ١٣٧١، ٢/ ١٣٧).

٤- غير مستعمل (مهمل) لا يقبل التأويل، نحو ما ذكره ابن جنّي في مادَّة (ل س م): "فأمّا (لسم) فمهمل، وعلى أنَّهم قد قالوا نسمت الريحُ إذا مرّت مرّاً سهلاً ضعيفاً، والنون أخت اللَّام"(ابن جني، ١٣٧١، ٢/ ١٣٨).

بل ذهب المعاصرون –كالدُّكتور عبدالرَّزَّاق الصَّاعديّ– إلى أن إحياء الممات خير من استعمال المهمل؛ لأنَّ المهمل لم تأتلف حروفه من أصل الوضع اللُّغويّ لعلل صوتيَّة في ذلك من تأمل المهمل في معاجم التقليبات، وأمَّا الممات فإنَّه ممَّا ائتلفت حروفه وساء حيناً ثمَّ باد لعلل دلاليّة في الغالب، والدِّلالة دائمة التّغير والدَّوران (الصّاعديّ، ٢٠١٦، ١/ ٦٥).

وقد ذهبوا إلى استعمال اللَّفظ المولَّد خير من إحياء اللَّفظ الميِّت، واستبقاء المولود الجديد أولى من إحياء الميَّت القديم (الصّاعديّ، ١٤١٨هـ، ص. ٥٣) (زيدان، ٢٠١٧، ٥٣).

وعلى هذا سَنَن العرب، حيث أكثر العرب قديماً من الاشتقاق ومن ألفاظ مماتة، نصَّ عليها المعجميون (الفراهيدي، ١٤٠٨، ٢/ ٤٠)، بل ذهب ابن دريد إلى أنَّ العرب اشتقوا (هذيل) من الفعل (هَذَلَ) (ابن دريد، ١٩٨٧، ٢/ ٨٠٢) والتأويل في الاشتقاق الأكبر عند ابن جنّي يدور في قالبين، هما:

أ- التَّحليل والاستدلال والتأويل، نحو ما ذكره ابن جني في مادَّة (وسق): "ومنها (الوسق) للحمل؛ وذلك لاجتماعه وشدّته، ومنه استوسق الأمر أي اجتمع"(ابن جني، ١٣٧١، ١٣٧/٢) كما في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ * وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ﴾ (سورة الانشقاق، آية: ١٧-١٨).

ب- الاشتقاق اللّغوي لا الصّرفي، لقد كشفه ابن جنّي عندما ذكر تركيب (تسويف) من (سوف) وتركيب (السوافي) من (سفى) لكن لمّا وجد في كل واحد من الكلمتينِ الأصول (س ف و) جرى مجرى الجنس الواحد، فهو من باب تداخل الأصول لا التقليبات الصَّوتيَّة مراعاة إلى الأصل المذكور (ابن جنّي، ١٣٧١، ١١/١ -١٢).

لقد سـار على هذا، الدُّكتور عبدالرّزّاق الصَّـاعديُّ عندما أخرج التَّقليبات من تداخل الأصـول، بخلاف مدرسة القافية؛ لكونها تعتمد على الأصول في البناء (الصّاعدي، ٢٠١٦، ١/ ٦٨).

ومن فوائد التَّقليبات - عند ابن جنّي - معرفةُ أصـلِ الكلمةِ، وأصـلِ الحرفِ في الكلمةِ، واستعمالاتها مقرونة بالأدلة السماعيّة والقياسيَّة، والدخول من أوسع البابين، كقوله: "ألا تراه غلّب كون اللَّام (أثفية) - فيمن جعلها أفعولة - واواً، على كونها ياءً، وإن كانوا قد قالوا: جاء يثفوه ويثفيه" بقولهم "جاء يثفه" قال: فيثفه لا يكون إلَّا من الواوِ، ولم يُحفلْ بالحرفِ الشاذِّ من هذا"(ابن جنّي، ١٣٧١، ٢/ ٤٧).

وكذلك معرفةُ الكثيرِ والقليلِ والنادرِ، نحو قوله: "وهو قولهم (يئس) مثل (يعس) لقلَّته"(ابن جنّي، ١٣٧١، ٤٧/٢).

ومعرفة الوجه القويّ والوجه الضـعيف، كقوله: "فلَّما وجد فاء (وثف) واواً قوي عندَهُ في (أُثفية) كون لامِهَا واواً فتأنّسَ للَّام بموقعِ الفاءِ على بُعدٍ بينهما"(ابن جنّي، ١٣٧١، ٤٧/٢).

ومن الفوائد إحياء بعض الألفاظ المماتة -كما ذكرتُ- والتمييز بين المستعمل والمهمل.

وعن سبب سبك التَّقليبات يلاحظ بأنَّ بعضَ المعاصرينَ - كصبحي الصالح - يعزو سبب التَّقليبات إلى اختلافِ لهجاتِ العربِ، وإن كانت ثمّة أسـباب أخرى أراها بنظري، مثل: تعدد الاستعمال، والبيئات، وكذلك تباين مستوى الاستعمال بين المجتمعات (الصالح، ١٩٦٠، ٢٠٩).

المبحث الثالث: مفارقة نقدية بين التَّقليبات، والاشتقاق الأكبر، ومقاييس اللّغة، وآراء المحدثين:

تظهر المفارقة من خلال البحث في جوانب، منها:

أوّلاً: الأبنية: عندما نقف على الأبنية في التَّقليبات الصَّـوتيَّة وخاصـة الثُّلاثيّة؛ لأنّها أكثر اسـتعمالاً، وهي مشـتركة بين التّقليبات، والاشـتقاق الأكبر، ومقاييس اللّغة، نلحظ أنَّ لها طُرُقاً، منها: - الكلمة الثُّلاثيّة الواحدة تتكون من صـحيح على الأقل، ومعه حرفان

من أحرف العلة، نحو ما ذكره الخليل، وقد نصّ على اســـتعمالهم: (الجوى) وهو الهوى الباطن، و(جيو) الجياوة هو حيّ من قيس، و(الوجي) هو الحفا، و(ويج) خشبة الفدان (الفراهيديّ،١٤٠٨، ١٩٦/٦) أمَّا كلمة (جوو) فمهملة (ابن دريد، ١٩٨٧، ٢/ ١٠٠٣) وقد أحاطهم الخليل، ولم يذكر منهم الصـــاحب بن عبَّاد ســـوى (جوى) وهو الهوى الباطن، ومقلوبه (وجى) وهو الحفا، ومقلوبه (ويج) وهي خشبة الفدان (عبّاد، ١٤١٤، ٧/ ٥٧٧).

– وقد تتكون الكلمة الثُّلاثيّة من صـــحيح على الأقل وهمزة وحرف علة، نحو (جأي) ســـوادٌ في غبرة وحمرة، و(جيأ) مجتمع ماء، أو الّذي يســـيل إليه الماء، وجمعها (أَجْوِية) و(الجِوَاء) نصّ على ذلك الأزهريُّ (الأزهريُّ، ٢٠٠١، ١١/ ١٥٥) ومن تقليباتها عند الأزهريِّ (ج أ ى) و(أ ج ا) (الأزهريّ، ٢٠٠١، ٨/ ٤٣٧).

وقد نصّ عليهم الصـــاحب بن عبّاد حيث ذكر (الجأي) غبرة في حمرة، ومقلوبها (جوأ) لغة في يجيء وهو منحدر في الجبل، ومقلوبه (وجأ) للكز (عبّاد،١٤١٤، ٧/ ٥٧٦).

ويلحظ من النصوص السابقة، أنّ الأزهريّ والصاحب بن عبّاد ينصّان على كلمة (ومقلوبه) ولم ينص على ذلك الخليل؛ لكونه مؤسس ذلك، إنّما ظاهر ذلك من الإجراء في الأبنية ومعانيها، ولم نجد هذا عند ابن جنّي في خصائصه؛ لكونه يذكر تقليبات الكلمة المحددة على سبيل التمثيل لظاهرة الاشـــتقاق الأكبر الّتي هي من عوامل إثراء العربيَّة، معتمداً على الجانب المعنويّ؛ لذا لم يبحث عن أصل الجذور، ولم يطبق نظرية الاشتقاق الأكبر على معجم متكامل، وقد تحدّث عن أصـول معينة؛ لذا حكم اللّغويون القدماء والمحدثون على أنّها لم تكتمل كما ذكرت هذا سابقا في هذا البحث. – بل قد تجتمع أحرف العلة مع الهمزة كما في (أوى) و(وأى) وإن كان أغلبها مهملاً؛ حيث نقل الأزهريّ عن الخليل: "مســتعملا تأوي، تقول العرب: أوى الإنســان إلى منزله يأوي"(الأزهريّ، ٢٠٠١، ١٥/ ١٥٨)، ونصّ على ذلك الأزهريُّ، قائلاً: "أوى: تقول العرب: أوى إلى منزله يأوي أويًّا"(الأزهريّ،٢٠٠١، ١٥٨/١٥ – ١٥٩) ولعلَّ هذا يعود إلى صـعوبة تقليبات هذا الأصـل؛ ولم يرد عن العرب، ولا تخالف أبنية اللّغة وأصـولها عند تطبيقها تطبيقاً صـحيحاً، وقد ظهر ذلك في تقليبات الخليل، ونقلها الأزهريُّ دون اشتقاق ابن جنّي الأكبر.

– وقد تتكوَّن الكلمة من صـــحيحين يفصـــل بينهما معتل، مثل: (دوع) أهمله الخليل، ونقله الصـــاحب بن عبّاد عن الخارزنجيّ بمعنى سـمكة حُمَيْراء نحوٌ من إصـبع" (عبّاد، ١٤١٤، ٢/ ١٢٢) وتظهر تقليباته في:

الأصل	المعنى	مستعمل/مهمل

ع دو	عدا عليه عدوا واعتدى عليه سواء (عبّاد، ١٤١٤، ١٢٢/٢)	**مستعمل**
د ع و	رجل مدعو ومدعيّ جميعاً، وداعي القوم: يدعو إلى هُدًى أو ضلال (عبّاد، ١٤١٤، ٢/ ١٢٧– ١٢٨	**مستعمل**
ع و د	ولها معانٍ كثيرة، منها: العَوْد الجمل المسن، والمُعاود المواظب، والعِيد ما اعتاده النَّاس من همّ أو سرور (عبّاد، ١٤١٤، ١٢٨/٢)	**مستعمل**
و ع د	وَعَدَه خيراً أو شرّاً، ولا يكون إلّا وقتاً أو موضعا (عبّاد، ١٤١٤، ١٢٨/٢) وَعَدَه	**مستعمل**
ود ع	هو صاحب دَعَة وخفض، والودائع الأمطار، والموادعة المصالحة (عبّاد، ١٤١٤، ١٢٨/٢)	**مستعمل**

وإن اقتصر بعض المعجميين في تقليباتهم الصَّوتيَّة على المستعمل، وترك المهمل خلاف رائد التَّقليبات الصَّوتيَّة الخليل بن أحمد الفراهيديّ؛ ولعلّ هذا يعود إلى أن الخليل يؤسس هذه المدرسة عن طريق الاستقصاء، كالزُّبيديّ في الأصل (عتر) حيث اقتصر على الأصول الأربعة المستعملة، على النّحو الآتي:

الأصل	المعنى	مستعمل / مهمل
عتر	الرمح إذا اضطرب (الزبُّيدي، ١٩٩٦، ١٥٢/١)	مستعمل
عرت	الرمح شديد الاضطراب (الزبُّيدي، ١٩٩٦، ١٥٢/١)	مستعمل
ترع	امتلأ (الزبُّيدي، ١٩٩٦، ١٥٢/١)	مستعمل
رتع	الأكل والشرب رغدا (الزبُّيدي، ١٩٩٦، ١٥٣/١)	مستعمل

وإن كان هناك تداخل بين أصـــول التّقليبات الصَّـــوتيَّة فيما بين الواويّ واليائيّ، نحو(عود) الّتي هي مســـتعملة في تقليباتها عدا (دوع) وقد تداخل هذا الأصـــل مع (عيد) وقد أشـــرتُ إلى نقلٍ للجوهريّ عن الكســـائيّ الذي يكشـــف تداخل (عوط) و(عيط) ومثلها (حول) و(حيل) يقول الكسائيُّ: "إذ لم تحمل الناقة أوَّل السنة يحمل عليها فهي عَائِطٌ، وحَائلٌ، وجمعها: عُوطٌ، وعِيطٌ، وعُيَّطٌ، وعُوطَطٌ، وحُولٌ، وحُولَلٌ، فإذا لم تحمل الســـنة المقبلة – أيضـــاً– فهي عَائِطٌ، وعِيطٌ، وعَائِطٌ، وعُوطٌ، وعُوطَط، وحائلٌ، وحول، وحُولَل، يقال: عَاطتِ الناقةُ تَعُوطُ"(الجوهريّ، ٢٠٠٩، ٣/ ١١٤٥).

ثمَّ ذكر الجوهريُّ في مادَّة (عيط) قوله: والعَيَط هو طول العنق، يقال: جملٌ أعيطٌ وناقةٌ عيطاءٌ، والقصرُ الأعيطُ هو المُنِيف (الجوهريّ، ٢٠٠٩، ٣/ ١١٤٥) (المغلوث، ٢٠٢١، ١٧).

أمّا ابن جنَّي فقد اقتصرت تقليباته على الأصول الصحيحة المجرّدة الخالية من التشعبات والتفريعات، الّتي تتنوع ما بين المستعمل والمهمل، حيث تظهر في الجدول الآتي:

م	الأصل	المستعمل	المهمل
١	ك ل م	ك ل م – ك م ل – م ك ل – م ل ك – ل ك م" (ابن جني، ١٣٧١، ٢/ ٢٣٨)	**ل م ك**
٢	ق ول	ق ول – ق ل و – وق ل – ول ق – ل ق و – ل وق(ابن جني، ١٣٧١، ٢/ ٢٣٨)	–
٣	ج ب ر	ج ب ر –ج رب – ب رج – ب ج ر – رب ج – رج ب(ابن جني، ١٣٧١، ٢/ ٢٤١)	–
٤	ق س و	ق س و – ق وس – وق س – وس ق – س وق (ابن جني، ١٣٧١، ٢/ ٢٣٨)	**س ق و**

٥	س م ل	س م ل – س ل م – م س ل – م ل س – ل م س – ل س م(ابن جني، ١٣٧١، ٢/ ٢٣٨)	–

ويظهر من خلال الجدول، أنَّ ابن جنّي اقتصـر على الأصـول الخمسـة في الخصـائص كأمثلة على الاشـتقاق الأكبر، وقد ذكر إبراهيم نجا بأنَّ ابن جنّي أدار المعنى العام حول تقليبات الجذر الثُّلاثيّ الواحد"(ابن جنّي، ١٣١، ٢٣٨/٢) مقتصـراً على الأصـول الثُّلاثيَّة الصـحيحة، خلاف الخليل الَّذي حشد العين بمجموعة من الأصول؛ وهذا يعود – برأيي – إلى أن الخليل في العين يعتمد على الصنعة المعجميَّة من خلال مدرسة التَّقليبات، أمَّا ابن جنّي فإنَّه يتحدَّث عن أصـول اللّغة من خلال توضـيح الاشـتقاق الأكبر، والتمثيل له كعامل لإثراء العربيَّة من الناحية المعنويّة ثمّ الصَّوتيَّة، فهي تمثل مرحلة ثانيَّة بعد التقليبات الصَّوتيَّة المعجميَّة.

وعلى هذا، نجد أنّ التَّقليبات الصَّوتيّة هي الأكثر أصولاً؛ لكونها تتعلق بالأصول الثُّنائيّة ثم الثُّلاثيّة ثم الرباعيّة والخماسية وإنْ قلّت – كما ذكرت سابقاً– ثم مقاييس ابن فارس لكونها تتعلق بـالأصـــول الثُّنـائيّـة ثمّ الثُّلاثيّـة ثم الاشـــتقـاق الأكبر لكونـه يتعلق بـالأصـــول الثُّلاثيّـة. وهذا يثبت أنَّ التَّقليبات الصّـوتيّة تسـير على منهج الإحصـاء مع المخرج الصّـوتيّ، والبحث عن أصـل الجذور من الجانب الصّـوتيّ، والاشـتقاق الأكبر على إرجاع تقليبات المادّة المختلفة إلى معنى واحد. وهناك خلاف بين الخليل وابن جنّي حول التّقليبات الصّـــوتيّة، وبعض المسائل الصَّـوتيَّة (ابن جنّي، ١٤٢١، ٥٩/١) (الأستراباذي، ١٣٩٥، ٣٤/١) كان لها أثرها في بنـاء التَّقليبـات، كقول ابن جنّي في ترتيـب الحروف: "فهـذا هو ترتيـب الحروف على مـذاقهـا وتصعدها، وهو الصحيح. فأمَّا ترتيبها في كتاب العين ففيه خطل واضطراب، ومخالفة لما قدَّمنا آنفا ممَّا رتّبه سـيبويه، وتلاه أصـحابه عليه"(ابن جنّي، ١٤٢١، ٥٩/١) (ابن القطاع، ١٩٩٩، ١٢) (الأسـتراباذي، ١٣٩٥، ٣٤/١) وهذا يعود إلى أنّ الخليل اهتمّ بالأصـوات ومخارجها، وهو رائد ذلك فمن الطبعي أن يعتريه بعض الاضـطرابات، خلاف ابن جنّي الّذي اهتمّ بالمعاني، وهي مرحلة تالية لمرحلة التّقليبات الصّـــوتيّة. ثانياً: لقد نال الخلاف بعض المفاهيم، كالثُّنائيّ المضـعّف عند الخليل هو ما تكوّن من حرفين من الحروف الصـحيحة، ولو مع تكرار أحدهما، وفيه يقول ابن القطّاع (ابن القطاع، ١٩٩٩، ١٢): "الثُّنائيُّ ما كان على حرفين من حروف السلامة، ولا تبال أن تتكرر فاؤه أو عينه"(ابن القطاع، ١٩٩٩، ١٢) .

ويحدّد المحدثون سبب هذا الاضطراب في المصطلح عند المعجميين، يقول أحمد مختار عمر: "وواضـــح أن اصـــطلاح الخليل هذا ناتج عن نظام التَّقليبات الَّذي اتبعه؛ لأنَّ مثل: ددن، وقلق، وجلل، سـتتماثل في صـورة من صـور تقليباتها، وتشـترك في موضـع التكرير فيها K أما سـائر

اللُّغويين ممن لم يقلبوا، فيعدون مثل: قدّ، وجلل من مضـــعَّف الثُّلاثيّ، ويعتبرون مثل: قدقد من مضـــعَّف الرُّباعيّ، ويعتبرون مثل: قلق من الســـالم"(عمر، ٢٠٠٣، ١٩٢) (الزيدي، ١٩٨٧، ٢٩٨).

أمَّا الصَّرفيون فيرون هذا من الثُّلاثيّ الصّحيح لا الثُّنائيّ المضعَّف، حيث اقتصر ابن جنّي في (الاشتقاق الأكبر) بنزع كلمة من أخرى على أن يكون بينهما اتّفاق في المعنى، وتغيير في اللَّفظ، وهو أقرب إلى الاشـتقاق الصَّـرفيّ، وعالج بعض المحدثين ذلك بتعميم الاشـتقاق على أن يكون اشتقاقاً لغويَّاً لا صرفيَّاً- كما ذكرت سابقاً- وهذا يعود على أن المصطلحات لم تستقر في عهد الخليل. ثالثاً: وعند المقارنة بين (الاشـتقاق الأكبر) عند ابن جنّي و(المقاييس) عند ابن فارس نجد أنَّ الاشتقاق الأكبر يهتم بنزع كلمة من أخرى على أن يكون بينهما اتّفاق في المعنى، وتغيير في اللَّفظ، مركزاً على الجانب المعنويّ لا الصّـــوتيّ، وهو أقرب إلى الاشـــتقاق الصَّرفيّ، وعالج بعض المحدثين ذلك بتعميم الاشتقاق على أن يكون اشتقاقاً لغويَّاً لا صرفيَّاً.

أمَّا نظرية ابن فارس فتعود إلى الاشتقاق اللُّغويّ الَّذي يُولَّد فيه لفظ من آخر، مع وجود صلة معنويَّة للدّلالة على المعنى الجديد؛ أي التركيز على الجانب المعنويّ بخلاف الاشـــتقاق الأكبر الّذي يركز على الجانب المعنويّ ثمّ الصّوتيّ (السديري، ١٤٤٢، ٥).

وتظهر الفروق بين مقاييس اللّغة من جانب والتّقليب الصّـــوتي والاشـــتقاق الأكبر من جانب آخر، من خلال الآتي:

أ) تتكوَّن من ركنين، هما: فرعٌ، وأصـــلٌ، وهذا بخلاف الاشـــتقاق الأكبر عند ابن جنّي الّذي استبدلهما بالمعنى العام والمعنى الخاص.

ب) تطبّق على الأصـــول الثُّنائيَّة والثُّلاثيَّة في مقاييس اللّغة، وما زاد عن الثُّلاثيّ فعلى النحت، والثُّلاثي المزيد بحرف، والموضوع وضعاً كما في معجم (مقاييس اللّغة) والاشتقاق الأكبر(الكبير) على الثّلاثيّ لكون الأصـــول محدودة فيه، والتّقليبات على الثّنائيّ ثمّ الثّلاثيّ وتقل في الرُّباعيّ ثمّ الخماسيّ.

ج) وظّف المقاييس في معجم (مقاييس اللّغة) كاملاً أمّا (مجمل اللّغة) فإنَّه ألفبائي، بخلاف ابن جنّي في الاشتقاق الأكبر فقد اقتصر على ردّ الأصول إلى معنى واحد.

وعلى هذا، ستوقفنا الدراسة على أمرين مهمين، هما (السديري،١٤٤٢، ٥):

١- اعتمد ابن جنّي على تطوير بنية الكلمة، ويسير وفق عوامل، هي:

- عامل الزمن، يركز على بنية الكلمة العربيَّة على مرّ العصور؛ لأنّه يمثل مرحلة ثانيَّة سبقتها مرحلة مدرسة التَّقليبات الصَّوتيَّة المعجميَّة وأثرت على من بعدها؛ لذا نجد ابن جنّي قد اهتّم بالعامل الزمني للاشتقاق الأكبر؛ وهذا جعل المعاني تتباين وإن كانت محدودة.

- المعنى العام والمعنى الخاص: وهو من مرتكزات اشتقاق ابن جنّي الأكبر لكنّه ليس كالصّوت، ومن خلاله استُعيض عن الأصل والفرع أو المشتق والمشتق منه – كما مرّ –.

وقد أضيف عليها جانبا ثالثا هو الجانب الصوتيّ تُبنى عليه التّقليبات الصّوتيّة والاشتقاق الأكبر، وتشركه مقاييس اللّغة بجوار المعنى، كما هي الحال عند ابن فارس.

ومن هذا، نجد أنّ التّقليبات الصّوتيّة تهتم بالصّوت، والاشتقاق الأكبر بالمعنى وتوسيعه ثمّ الصوتِ، أمّا مقاييس ابن فارس وغيره فقد خصّصوا المعنى.

وبرأيي، نجد أنّ الجوانب السـابقة: الزمنيّ، والمعنويّ، والصّـوتيّ، تُبرز بوضـوح أثر التّقليبات الصّوتيّة على من بعدها كالاشتقاق الأكبر، ومقاييس اللّغة، وعلى هذا يُظهر الجدول الآتي:

	الزمن	المعنى	الصوت	توسيع المعنى	تخصيص المعنى
التقليبات		*	*		
الاشتقاق الأكبر	*	*	*	*	
مقاييس اللغة		*			*
آراء المحدثين	*	*	*	*	*

ويُظهر الجدول، ما يأتي:

١- المعنى هو الجانب البؤري للتقليبات والاشتقاق الأكبر ومقاييس اللغة وآراء المحدثين، ويتفاوت من حيث الأولوية بينهم.

٢- جمع المحدثون بين آراء ونظريات اللغويين القدماء.

٣- الاشتقاق الأكبر يتميز بالاهتمام بالزمن، وتوسيع المعنى، ومحدودية الأمثال.

٤- مقاييس اللغة تهتم بتخصيص المعنى.

٥- منطلق التّقليبات الصّوتيّة هو الصّوت.

رابعاً: اهتمَّ ابن جنّي بنشـــأة اللُّغة العربيّة ووســـائل نموها كالاشـــتقاق؛ لذا ظهرت عنده الأبنية محدودة، ولم تكتمل، بخلاف الخليل وأتباعه الذين ذكروا تفصـــيل القوانين العامـة، والقوانين الخاصـــة للنظام اللُّغويّ عن طريق إحصـــاء الأبنية المهملة والمســـتعملة؛ لأنَّهم يتحدّثون عن التّقليبات الصَّوتيَّة كصنعة معجميَّة تبحث عن أصل الجذور، والمقاييس تحاول توسيع المعنى.

وفي الختام، ما ذكره اللُّغويون المحدثون حول الاشـتقاق الأكبر (الكبير) وما يعيبه، وهما جانبان، هما:

أوّلاً: قال السيوطي: "وأمّا الأكبر فيحفظ فيه المادّة دون الهيئة فيجعل (ق و ل) و(و ل ق) و(وق ل) و(ل ق و) وتقاليبها الستة بمعنى الخفة والسرعة، وهذا ممّا ابتدعه الإمام أبو الفتح ابن جنّي، وكان شـــيخه أبو علي الفارســـيّ يأنس به يســـيراً، وليس معتمداً في اللُّغة"(الســـيوطيّ، ١٩٩٥، ٢٧٥/١).

وهذا يدلُّ على عدم استقرار الاشتقاق الأكبر عند ابن جنّي، ولم يكتمل كنظرية، ولم تتم أمثلته، وتسموه فجوات لعلَّ البحث قد اجتهد في كشفها.

ومثله صـــديق حســـن خان الّذي نقل عن الســـيوطيّ، وقبله ابن جنّي، يقول: "وأما الأكبر فيحفظ فيه المادّة دون الهيئة فيجعل (ق و ل) و (ول ق) و (و ق ل) و (ل ق و) تقاليبها الســتة بمعنى الخّفة والسرعة، وهذا مما ابتدعَه الامام أبو الفتح ابن جني، وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به يسـيراً، وليس معتمداً في اللغة، ولا يصـحّ أن يُسـتنبط به اشـتقاق في لغة العرب"(خان، بدون ، ١١٥).

ثانياً: نجد أن الأصول المقلوبة بينها فروق لغوية دقيقة يجمعها المعنى العام، وخاصة إذا كانت المعاني الدقيقة تقوم على التضـاد، يقول محمد حسن حسن جبل "زلَّ: الرجل عن الصـخرة زَلِقَ، ولزَّ الشـيء بالشـيء ألزمه إياه وألصـقه"(جبل، ٢٠١٠، ٤٤/١) وهما متضـادان، ومن ذلك "مجّ الشراب من فيه، رماه فهذا طرح للماء وإذهاب له، ومقابله (جمّت البئر، كثر ماؤها واجتمع، فهذا تجمع للماء"(جبل، ٢٠١٠، ٤٤/١).

الخاتمة وأهمّ النتائج

بعد هذا التطواف في (أثر التَّقليبات الصَّـوتيَّة على الاشـتقاق الأكبر، ومقاييس اللّغة، وآراء المحدثين، من حيث: المصـــطلح، والمفهوم، والمنهج، والأبنية، ومصـــادرها اللُّغويّة القديمة والحديثة)

وقفت على نتائج، منها:

- وقف المحدثون على جانبين مهمين للاشتقاق الأكبر، هما: لم يكتمل كنظرية، ولم تتم أمثلته، وتسموه فجوات، كذلك نجد أنّ الأصول المقلوبة بينها فروق لغوية دقيقة يجمعها المعنى العام.

- سار الاشتقاق الأكبر، ومقاييس ابن فارس على مسار التّقليبات الصّوتيّة من حيث المستعمل والمهمل، وإن زاد ابن فارس تفسير بعض مهمل الخليل، وتوسع الخليل في المهمل؛ لكون عمله يقوم على الاحصاء.

- الخليل حين يعرض لشرح كلمة من الكلمات يذكر معها تقليباتها، ويذكر معني كل صورة من صورها دون التعرض للربط بين دلالات تلك الصور، فلما جاء الاشتقاق الأكبر، ومقاييس اللغة ربطا بين دلالات تلك الصور، واستنبطوا معاني عامة مشتركة بينها.

- تقاليب الرُّباعيّ والخُماسيّ قليلة عند الخليل؛ لأنّه وجد العملية طويلة، والاحتمالات كثيرة، والصور المستعملة فعلًا- بالنسبة للمهملة- قليلة جدًّا، لذا اكتفى بالتَّقليبات المستعملة فقط لا الممكنة عقلاً.

- ابتكر البحث أنواع استعمال ابن جني للاشتقاق الأكبر من حيث التأويل، وهي على أربعة أنواع، كما كشف ثمانية محددات للاشتقاق الأكبر.

- التَّقليبات الصَّوتيَّة لا تعتمد على الأصول في البناء اعتماداً كليَّاً، بخلاف مدرسة القافية المعجميَّة؛ لذا تتناقض ظاهرة (تداخل الأصول) مع (التقليبات الصَّوتيَّة) وقد أشار إلى هذا بعض المحدثين والمعاصرين.

- المصطلحات المتعلقة بالتّقليبات الصّوتيّة لم تستقر في عهد الخليل؛ لذا نجده في مضمون معجمه لم ينص على التَّقليبات، خلاف الأزهري والصاحب بن عبّاد فقد أشارا إلى التّقليبات الصوتيّة، وكذلك المحدثين.

- تقليبات الخليل تنوعت ما بين الأصول الثُّنائيَّة، والثُّلاثيّة، والرُّباعيَّة والخُماسيَّة، بينما ابن جنّي اقتصر في خصائصه على الثُّلاثيّ، وابن فارس دار ما بين الثُّنائيّ والثُّلاثيّ، وما زاد على ذلك يرجعه إلى النّحت، وما وضع وضعا، والثلاثيّ المزيد بحرفٍ.

- التّقليبات احتوتها كتب اللغويين القدماء بصورة واسعة، وكان لها دور في تكملة طريق التّقليبات الصّوتيّة، وكذلك كتب التفسير؛ لأنّها أوسع من صاحبتيهما؛ وهي الأصل.

- لقد نسب بعضُ المعاصرينَ -كصبحي الصالح- التَّقليبات إلى اختلاف اللّغات واللهجات، وغير ذلك من الأسباب.

- ذهب بعض المحدثين إلى أنَّ الاشتقاق الأكبر يخرج من أنواع الاشتقاق؛ لأنَّ ركنيه لم يكتملا (المشتق) و(المشتق منه) وقامت العلاقة المعنويَّة مقامهما.

- وقف بعض المحدثين من تقليبات ابن دريد، وابن فارس الهجائيَّة موقف المعارض؛ لاعتماد التَّقليبات على الجانب الهجائيّ الكتابيّ دون النظر إلى الجانب النطقيّ.
- اهتمّ الخليل وابن جنّي ببناء اللّغة بما فيها التَّقليبات، إذ قامت على التَّدرج في الاستعمال والإهمال.
- التّقليبات الصّوتيّة تحصر ألفاظ اللّغة، والاشتقاق الأكبر يحصر معاني الألفاظ لا الألفاظ، أمّا مقاييس ابن فارس فقد خصّصت المعنى، وحصرت الدّلالة في اللفظ الواحد.
- اختلف تناول المحدثين لمسائل ابن جنّي، وهذا عائد إلى: صعوبة هذا المسلك، والأمثلة فيه ضئيلة من نصوص اللّغة لأنه لم يطبقه على المعجم الواحد، وفيه تكلف وتأويل بعيد.
- كشف البحث قوالب التأويل ودورها في التَّقليبات، والاشتقاق الأكبر، ومقاييس اللُّغة، وإن ظهرت في التّقليبات الصّوتيّة أكثر.
- قارن البحث تطبيقياً بين التَّقليبات الصّوتيّة عند الخليل، والاشتقاق الأكبر عند ابن جنّي، إذ التَّقليبات تسير على منهج الإحصاء مع المخرج الصّوتيّ، والبحث عن أصل الجذور، والاشتقاق الأكبر على إرجاع تقليبات المادّة المختلفة إلى معنى واحد.
- ما امتاز به الخليل في تقليباته اعتماده على الفكر الرِّياضيّ في تحليله للتّقليبات، وهو من أنجع الطرق في تحليل الأصول الَّتي تخضع للتَّقليبات.
- أظهر البحث التكاملية بين علماء العربيّة الأوائل في بناء الأصول.
- بسط البحث دور العوامل: الزمنيّ، والمعنويّ، والصّوتيّ، في كشف أثر التّقليبات الصّوتيّة على من بعدها كالاشتقاق الأكبر، ومقاييس اللّغة.
- بيّن البحث أنَّ التَّقليبات كلما كثرت أصولها قلَّ مستعملها وكثر مهملها؛ لذا فإن الأصول الرُّباعيَّة يكتب مستعملها ويلغى مهملها، والخماسيّةِ يستعمل أقلَّه ويلغى أكثره.
- من أبين الفروق بين تقليبات الخليل واشتقاق ابن جنّي، بأنَّ التّقليبات تستقصي الأصول حتّى المهمل، بينما ابن جنّي يذكر الأصول من باب التمثيل لا الاستقصاء.
- اهتمَّ ابن جنّي باكتشاف القوانين العامة للنظام اللُّغويّ، ونشأة هذه اللُّغة، ووسائل نموها، خلاف الخليل الذي فصّل القوانين العامة والخاصة للنظام اللُّغويّ.

- التقليبات الهجائيَّة عند ابن فارس لا تعطي سوى صورتين مستعملتين؛ وقد فهم المعاصرون ذلك على غير وجهه؛ فاستنتجوا أنّ علماء العربيَّة ينظرون إلى بنية الكلمات الثّلاثيّة على أنّها ثنائيَّة الأصول.

- أكد المحدثون وجود فروق معنوية دقيقة بين الأصول المقلوبة، وإن كان المعنى العام واحداً، لم يشر إليها القدماء.

- اقتصر ابن جنّي على الأصول الخمسة في الخصائص، خلاف الخليل الَّذي حشد العين بمجموعة من الأصول؛ لأنّ عمله صنعة معجميَّة.

- تباينت مصطلحات الاشتقاق الأكبر عند اللّغويين منها: الأكبر، والكبير، والقلب، والقلب المكاني، وفصل المحدثون عنها الكبير.

- من فوائد التّقليبات إحياء بعض الألفاظ المماتة، والتمييز بين المستعمل والمهمل، ومعرفة أصل المقلوبات.

- كشف البحث صحة تطبيق نظرية الاشتقاق الأكبر على اللُّغة، وما وجد فيها من معان مختلفة وغير متّسقة فهو بسبب عامل الزمن.

- الاشتقاق الأكبر عند ابن جنّي يسعى إلى توسيع المعنى من خلال الأصوات والوقوف على المعنى العام، ومقاييس ابن فارس تقوم على تخصيص المعنى من خلال تقسيم المعنى إلى شقين: عام وخاص.

- لجأ ابن جنّي إلى تطوير بنية الكلمة، والجمع بين الجانب الزمني والمعنويّ ثم الصّوتي.

ومن توصيات البحث:

- دراسة التّقليبات الصّوتيّة (التّحليل الصّوتي) دراسة تطبيقية – من خلال المعلقات – لكشف المعاني الدقيقة بين الأصول، وربطها في الجانب الصّوتيّ.

- الوقوف على المعاجم الّتي سارت على مدرسة التّقليبات الصّوتيّة، وبيان الفروق الدقيقة بين المع=غيني الخاصة والعامة والأصوات.

- دراسة الفروق المعنوية بين الأصول المقلوبة، وربطها بالمعنى العام (المشترك) لتكوين معجم من خلال هذه الأبنية.

قائمة المصادر والمراجع

١. ابن جنّي. أبو الفتح عثمان.١٣٧١هـ. الخصائص. ط١. بتحقيق محمَّد علي النَّجار. مصر: دار الكتب المصريّة، مصر.
٢. ابن جنّي. أبو الفتح عثمان. ١٤٢١هـ. سرّ صناعة الإعراب. ط١. بتحقيق حسن هنداوي. بيروت: دار الكتب العلميّة. بيروت، لبنان.
٣.ابن جنّي. أبو الفتح عثمان.١٩٥٤م. المنصف. ط١. بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم.
٤. ابن دريد. أبو بكر محمد بن حسين.١٩٨٧م. جمهرة اللُّغة. ط١. بتحقيق رمزي منير بعلبكي. بيروت: دار العلم للملايين، لبنان.
٥.ابن السراج. أبو بكر محمد بن السري.٢٠٠٠م. رسالة الاشتقاق. بتحقيق محمّد الدرويش ومصطفى الحدريّ.
٦. ابن سيده. علي بن إسماعيل. المحكم والمحيط الأعظم. ط١. بتحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي. بيروت: دار الكتب العلمية، بيروت.
٧. ابن عصفور. علي بن مؤمن. الممتع في التَّصريف .١٣٩٧هـ. ط١. بتحقيق الدُّكتور فخر الدين قباوة. بيروت: دار الآفاق الجديدة، لبنان.
٨. ابن فارس. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. ١٩٨٥م. مجمل اللّغة. ط١. بتحقيق هادي حسن حمودي. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. الكويت.
٩. ابن فارس. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. ١٩٩٩م. مقاييس اللّغة. ط١. بتحقيق عبد السلام هارون. دار الجيل. بيروت.
١٠. ابن القطاع. الصقلي.١٩٩٩م. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ط١. بتحقيق أحمد عبد الدايم. دار الكتب المصرية.
١١. ابن يعيش. أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا. .١٣٩٣هـ. شرح الملوكيّ في التَّصريف. ط١. بتحقيق الدُّكتور فخر الدين قباوة. المكتبة العربيَّة. حلب.
١٢. الأزهريّ. أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة.٢٠٠١م. تهذيب اللُّغة. ط١. بتحقيق محمد عوض مرعب. دار إحياء التراث العربيّ. بيروت.
١٣. الأصفهاني. الراغب الحسين بن محمد بن المفضل. ١٤١٢هـ. المفردات في غريب القرآن. بتحقيق صفوان الداودي. دار القلم، بيروت.
١٤. الأندلسيّ. أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان.١٤٢٠هـ. البحر المحيط. ط١. بتحقيق صدقي محمّد جميل. دار الفكر. بيروت. لبنان.
١٥. الأستراباذي. محمد بن الحسن رضي الدين. ١٣٩٥هـ. شرح الشافية. ط١. بتحقيق محمد نور الحسن وآخرين. دار الكتب العلمية، بيروت.
١٦. أمين. عبد الله.١٩٥٦م. الاشتقاق. ط١. القاهرة، مصر.
١٧. أنيس. إبراهيم أنيس المصري. ١٩٦٦م. من أسرار اللّغة. ط١، القاهرة، مصر.
١٨. جبل. محمد حسن حسن. ٢٠١٠م. المعجم الاشتقاقي الموصل لألفاظ القرآن الكريم. ط١. القاهرة: مكتبة الآداب، مصر.

١٩. الجوهريّ. إسماعيل بن حمّاد. ٢٠٠٩م. الصِّحاح تاج العربيَّة وصحاح العربيَّة. ط١. بتحقيق أحمد عطَّار. دار العلم للملايين، القاهرة.

٢٠. الحارثي. نواف جزاء الحارثي. ٢٠١٦م. الزيادة في كلام العرب دراسة نحوية. ط١. المدينة المنورة: الجامعة الإسلاميّة، المملكة العربية السعودية.

٢١. حسن. محمد السيد. ١٩٨٦م. الراموز على الصّحاح. ط٢. بتحقيق الدكتور محمد علي الرديني. دمشق: دار أسامة، سوريا.

٢٢. الحمزاويّ. محمد. ١٩٩٨م. ابن فارس وأسس المعنى. مجلة مجمع اللّغة العربيّة. بالقاهرة، العدد٨٢.

٢٣. خان. صديق حسن. البلغة إلى أصول اللّغة. بتحقيق سهاد حمدان السامرائيّ. العراق: جامعة تكريت، رسالة ماجستير من كلية التربية للبنات.

٢٤. خان. محمد صديق. ١٩٨٥. العلم الخفاق من علم الاشتقاق. ط١. بتحقق نذير محمّد مكتبي. دمشق: دار البصائر، سوريا.

٢٥. درويش. عبد الله. ٢٠١١م. المعاجم العربيّة مع اعتناء خاص بمعجم "العين" للخليل. مكتبة الشباب٠

٢٦. الزُّبيديّ. محمد بن حسن. ١٩٩٦م. مختصر العين. ط١. بتحقيق الدّكتور نور حامد الشاذلي. بيروت: عالم الكتب، لبنان.

٢٧. الرازيّ. أبو بكر محمد بن يحيى بن زكريا.١٤٢٠هـ. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير). ط٣. بيروت: دار إحياء التراث العربيّ، لبنان.

٢٨. الزركشيّ. بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله. ١٩٩٣م. شرح الزركشي على مختصر الخرقي. ط١. الرياض: دار العبيكان، المملكة العربية السعودية.

٢٩. الزَّمخشريّ. أبو القاسم محمود بن عمر. ١٩٨٧م. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. ط٣. بيروت: دار الكتاب العربيّ، لبنان.

٣٠. زيدان. جرجي. ٢٠١٧م. اللُّغة العربيَّة كائنٌ حيٌّ. ط١، مؤسسة هنداوي.

٣١. الزيديّ. كاصد ياسر. ١٩٨٧م. فقه اللّغة العربيّة. ط١. وزارة التعليم العالي. الموصل: جامعة الموصل، العراق.

٣٢. السبكيّ. أبو نصر تاج الدين عبد الوهاب علي. ٢٠٠٤م. الإبهاج في شرح المنهاج. ط١. بتحقيق أحمد جمال الزمزمي. ونور الدين عبد الجبار صيعري. رسالة دكتوراه. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

٣٣. السحيميّ. سلمان سالم. ١٤٢٦هـ. أصل ما زاد على ثلاثة عند ابن فارس من خلال معجم مقاييس اللُّغة. ط١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، المملكة العربيَّة السعوديّة.

٣٤. السديري. البندري خالد. ١٤٤٢هـ. نظرية دوران المادّة اللُّغويَّة حول معنى عام بين ابن فارس وابن جنّي: تحليل ودراسة. الرياض: مجلة الآداب. جامعة الملك سعود، الرياض. ع٢. مج٣٣ .

٣٥. السيوطي. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد. ١٩٥٨م. المزهر في علوم اللُّغة. بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين. القاهرة: مصر.

٣٦. الصَّاعديّ. عبدالرّزّاق فراج. ٢٠١٦م. تداخل الأصول اللُّغويَّة وأثره في بناء المعجم العربيّ. ط٣. المدينة المنورة: عمادة البحث العلميّ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٣٧. الصّاعديّ. عبد الرزاق فراج. ١٤١٨هـ. موت الألفاظ في العربيَّة. ط١. المدينة المنورة: مجلة الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنورة. العدد ١٠٧.
٣٨. الصالح. صبحي. ١٩٦٠م. دراسات في فقه اللُّغة. ط١. دار العلم للملايين.
٣٩. عبّاد. الصاحب أبو القاسم إسماعيل بن عبّاد بن عباس. ١٤١٤هـ. المحيط في اللُّغة. ط١، بتحقيق الشيخ محمد حسن آل يسين. عالم الكتب.
٤٠. عبابنة. يحيى عطية السالم. ٢٠١٠. بنية الفعل الثُّلاثيّ في العربيَّة والمجموعة السامية الجنوبيَّة دراسة مقارنة في الأصول الفعلية. هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث. أبو ظبي: دار الكتب الوطنية، الإمارات العربيَّة المتحدة.
٤١. عبد التواب. رمضان حسن عمر حسن عبد الفتاح. ١٩٩٩م. فصول في فقه اللُّغة. ط٦. القاهرة: مكتبة الخانجيّ، مصر.
٤٢. عبد التّواب. رمضان حسن عمر حسن عبد الفتاح. ١٩٨٥م. المدخل إلى علم اللُّغة ومناهج البحث اللُّغويّ. ط٢. القاهرة: مكتبة الخانجيّ، مصر.
٤٣. عمر. أحمد مختار .٢٠٠٣م. البحث اللُّغويّ عند العرب. ط٨. القاهرة: عالم الكتب، مصر.
٤٤. القالي. أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي .١٩٧٥م. البارع في اللّغة. بتحقيق هاشم الطعّان. ط١. بيروت: دار الحضارة العربيّة، لبنان.
٤٥. الفراهيديّ. الخليل بن أحمد الأزدي. ١٤٠٨هـ. العين. ط١. بتحقيق مهدي المخزوميّ وإبراهيم السامرائيّ. بيروت: مؤسسة الأعلمي. لبنان.
٤٦. مبخوت. محمد. وقرفة زينة. ٢٠٢٠م. منهج التَّقليبات الصَّوتيَّة في الصناعة المعجميَّة العربيَّة. ط١. مجلة إشكالات في اللُّغة والأدب. الجزائر، مجلد (٩) عدد (٥).
٤٧. المغلوث. فهد سالم محمّد. ٢٠٢٠م. تداخلُ المضعَّفِ والمعتَّلِ والمهموزِ في الجذر الثُّلاثيّ في الصِّحاحِ للجوهريّ. ط١. الخرطوم: مجلة الدراسات اللُّغويَّة والأدبيَّة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
94. هريدي. أحمد عبد المجيد. ١٩٩٨م. نشوء الفعل الرُّباعيّ في اللُّغة العربيَّة. ط١. القاهرة: مكتبة الزهراء، مصر.
٥٠. ناجي. عارف محمّد محمّد.١٤٣٣هـ. نظرية أصول المعاني في مقاييس اللّغة لابن فارس، دراسة وصفية تأصيليّة رسالة الماجستير، المدينة المنورة: الجامعة الإسلاميّة، المملكة العربية السعودية.
٥١- نجا. إبراهيم محمّد. ٢٠٠٨م. فقه اللّغة العربيّة. ط١. القاهرة: دار الحديث، مصر.
٥٢. نصّار. حسين محمّد. المعجم العربيّ: نشأته وتطوره. ط١. القاهرة: دار مصر، مصر.